



2027

# ميزانية المواطن

مشروع قانون المالية  
من أجل استيعاب أفضل لمشروع  
قانون المالية ومقتضياته





2027

# ميزانية المواطن

مشروع قانون المالية  
من أجل استيعاب أفضل لمشروع  
قانون المالية ومقتضياته





”... وبموازاة مع النهوض بالمجال الاقتصادي، نواصل تنزيل العديد من المبادرات وبرامج التنمية البشرية، وتعميم الحماية الاجتماعية، من أجل تحسين ظروف عيش المغاربة، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية. وفي هذا الإطار، نشدد على ضرورة التنزيل الفعال، لبرامج التنمية الترابية المندمجة، التي نحرص على أن تشمل كل المناطق والجهات، دون استثناء...”

مقتطف من نص الخطاب السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله إلى شعبه الوفي بتاريخ 29 يوليوز 2026، بمناسبة عيد العرش المجيد.

”... إن الرهان الحقيقي للمرحلة المقبلة، هو العمل الميداني، على المستوى الترابي، بالوقوف على المشاكل الحقيقية لكل منطقة، والعمل على إيجاد حلول واقعية لها. فالنهوض بالتنمية المندمجة، وتحسين الخدمات العمومية، وتحفيز الاستثمار المنتج، يرتبط ارتباطا وثيقا بمسار الجهوية المتقدمة، وتفعيل اللاتمركز الإداري...”

مقتطف من نص الخطاب السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله بتاريخ 9 أكتوبر 2026، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية الثانية عشرة.

## 9 1. المفاهيم الرئيسية المتعلقة بميزانية الدولة

- 10 أ. ماهي ميزانية الدولة ؟
- 12 ب. ما هي مراحل تدبير الميزانية؟
- 13 ج. ما هو قانون المالية؟
- 13 د. ماهي ميزانية المواطن؟
- 14 هـ. ما هي مراحل الإعداد والمصادقة على مشروع قانون المالية؟

## 17 2. أهم ما جاء في مشروع قانون المالية لسنة 2027

- 18 أ. المحاور الخمسة
- 20 ب. مشروع قانون المالية في أرقام

## 23 3. سياق وأولويات مشروع قانون المالية لسنة 2027

- 24 أ. ما هو سياق إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2027؟
- 25 ب. ما هي أولويات مشروع قانون المالية لسنة 2027؟

## 49 4. مشروع قانون المالية لسنة 2027

- 50 أ. ماهي التوقعات الماكرواقتصادية؟
- 51 ب. ما هي أهم التدابير الجبائية والجمركية المقترحة؟
- 56 ج. ما هي توقعات موارد الميزانية العامة؟
- 58 د. ما هي توقعات نفقات الميزانية العامة؟
- 60 هـ. ماهي حاجيات تمويل ميزانية الدولة؟

## 63 5. النفقات الجبائية

## 67 6. تصنيف نفقات الدولة

## 71 7. المصطلحات

2027

**ميزانية  
المواطن**  
مشروع قانون المالية  
من أجل استيعاب أفضل لمشروع  
قانون المالية ومقتضياته

1

## المفاهيم الرئيسية المتعلقة بميزانية الدولة



## أ. ماهي ميزانية الدولة ؟

ميزانية الدولة هي الآلية التي تمكن الحكومة، التي تم اختيارها من طرف المواطنين خلال الانتخابات التشريعية، من تنفيذ برنامجها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. إنها الأداة التي يتم بواسطتها تحصيل موارد الدولة وتنفيذ النفقات العمومية برسم كل سنة مالية، والتي توافق السنة المدنية. وتضم ميزانية الدولة:

### الميزانية العامة :

تعد المكون الأساسي في ميزانية الدولة، وتشمل مجموع موارد ونفقات **الوزارات** **والمؤسسات**، نذكر على سبيل المثال:



## الحسابات الخصوصية للخزينة :

يبلغ عددها **71 حساباً برسم مشروع قانون المالية لسنة 2027**، وتهدف هذه الحسابات إلى بيان العمليات المالية التي تتميز بوجود علاقة سببية متبادلة بين المداخل والنفقات، أو التي تقتضي ضمان استمرارية العمليات من سنة مالية إلى أخرى، أو التي تمتد لأكثر من سنة.

وبذلك، تشكل هذه الحسابات استثناءً من مبدأ الشمولية، الذي يقضي بأن تُستخدم مجموع المداخل العمومية لتمويل مجموع النفقات، كما تشكل استثناءً من مبدأ سنوية الميزانية. نذكر على سبيل المثال:



## مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة :

يبلغ عددها **121 مرفقاً برسم مشروع قانون المالية لسنة 2027**، وهي مرافق لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية، تقدم خدمات تؤدي عنها بموجب نصوص تنظيمية. نذكر على سبيل المثال:

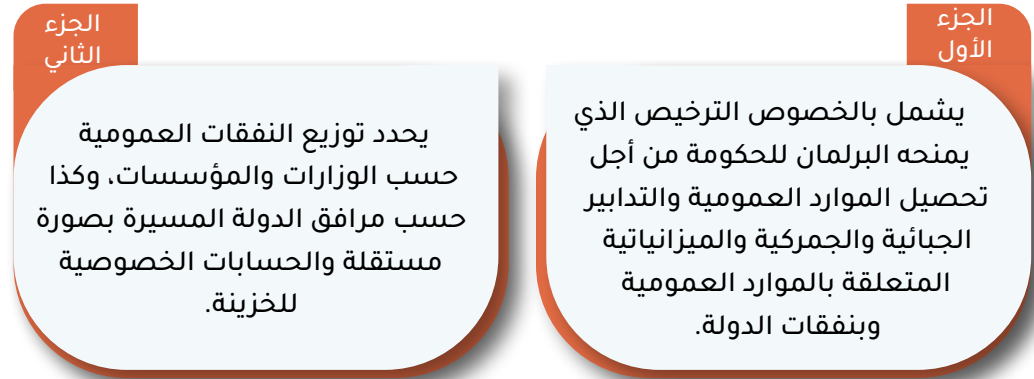


## ب. ما هي مراحل تدبير الميزانية؟



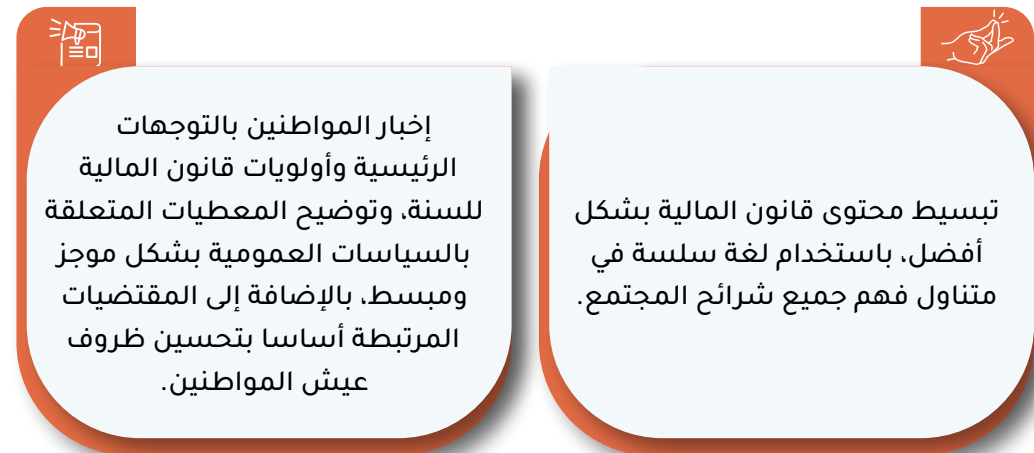
## ج. ما هو قانون المالية؟

قانون المالية هو وثيقة قانونية تجسد الترخيص الذي يمنحه البرلمان للحكومة من أجل تنفيذ ميزانية الدولة في إطار تنزيل السياسات العمومية. وتتكون هذه الوثيقة من جزأين:

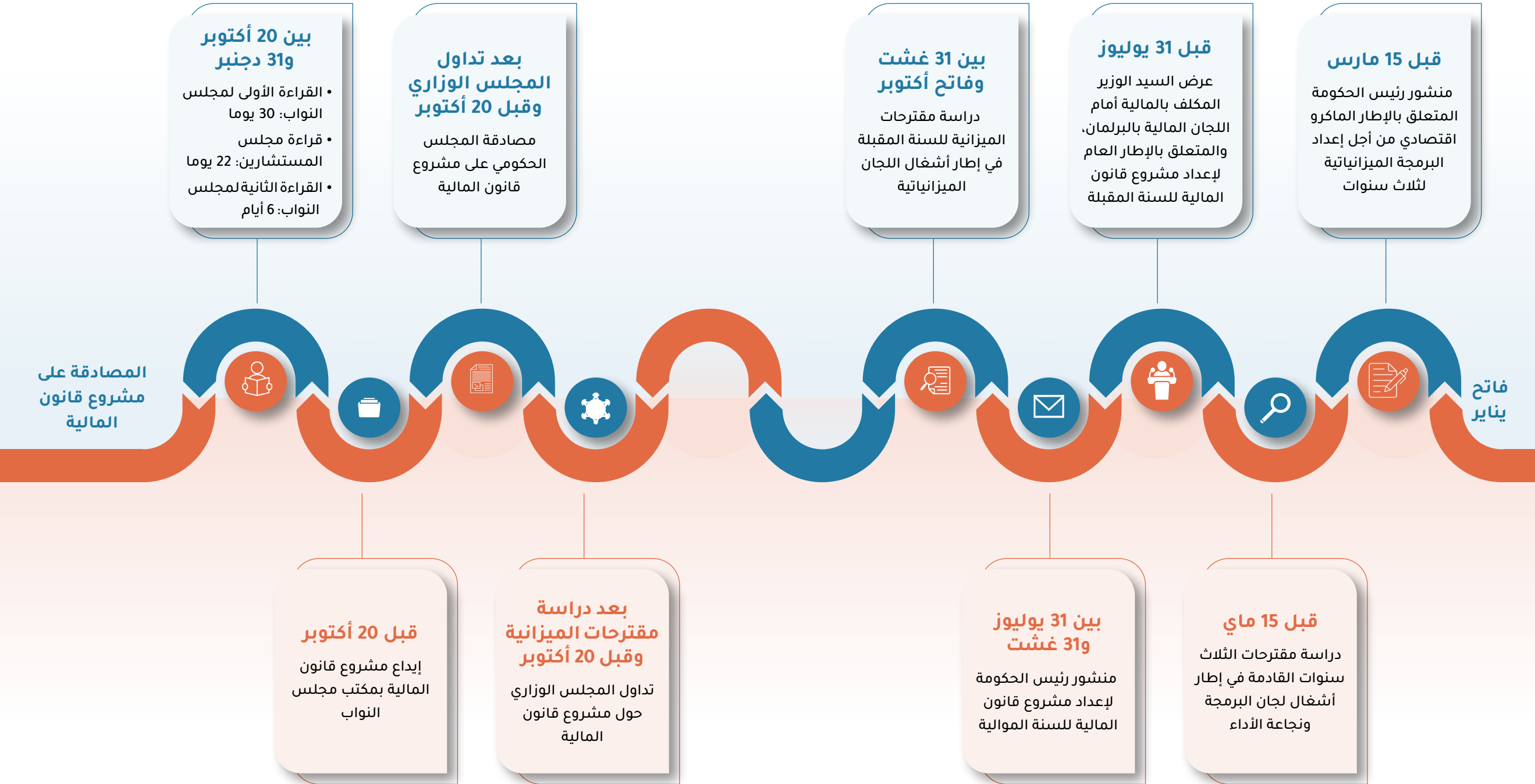


## د. ماهي ميزانية المواطن؟

ميزانية المواطن لمشروع قانون المالية هي وثيقة محررة بأسلوب سهل ومبسط، تستعرض أهم الأرقام والمعطيات العددية لميزانية الدولة، وتمكن المواطن من الاطلاع على أهم البرامج والمشاريع المبرمجة وكذا مختلف التدابير الميزانية والضريبية والجمركية المقترحة في هذا الإطار. يتم إعداد هذه الوثيقة من طرف الوزارة المكلفة بالمالية، وتسهر على نشرها لتصل إلى كل مواطنة ومواطن وذلك بهدف:



## هـ. ما هي مراحل الإعداد والمصادقة على مشروع قانون المالية؟



# 2

أهم ما جاء في مشروع  
قانون المالية لسنة 2027



## أ. المحاور

### 01 استعادة القدرة الشرائية وتوطيد أسس دولة اجتماعية مستدامة

- 19,4 مليار درهم سنة 2027، لدعم أسعار غاز البوتان والسكر والدقيق الوطني للقمح اللين.
- مجانية فاتورة الكهرباء إلى حدود 100 درهم شهريا، بكلفة 2.8 مليار درهم.
- 50 مليار درهم للحوار الاجتماعي سنة 2027، لفائدة ما يناهز 1,25 مليون موظف وعون، إلى جانب إصلاح تدريجي للضريبة على الدخل يخفف العبء الضريبي المطبق على الدخل.
- رفع الدعم الاجتماعي المباشر من 500 إلى 600 درهم شهريا سنة 2027، كمرحلة أولى في أفق بلوغه 1.000 درهم، لفائدة أكثر من أربعة ملايين أسرة، مع رفع الحد الأدنى لمعاش التقاعد إلى 1.700 درهم ورفع نسبة معاش الأرامل من 50% إلى 100%.
- توحيد تدبير التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في فاتح فبراير 2027.
- 45,4 مليار درهم لقطاع الصحة برسم سنة 2027 مقابل 42,4 مليار درهم سنة 2026.
- الارتقاء بالمنظومة الوطنية للتربية والتعليم العالي والتكوين بكلفة 121,3 مليار درهم برسم سنة 2027.

### 02 إدماج الشباب في التعليم والتكوين والشغل اللائق

- 751.422 مقعدا بيداغوجيا للتكوين المهني برسم الموسم 2026-2027، ورفع الطاقة الاستيعابية للتكوين بالتدرج إلى أكثر من 150.000 مستفيد سنويا، بغلاف مالي يتجاوز 900 مليون درهم سنويا.
- استكمال برنامج مدن المهن والكفاءات، باستثمار يناهز 5,5 مليار درهم.
- منصة وطنية للتسجيل تتيح مسارا موحدا لفائدة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 سنة، المتواجدون خارج منظومة التعليم والتكوين وخارج سوق الشغل.
- «ميثاق الشغل اللائق» الذي يجعل الدعم العمومي رهينا باحترام حد أدنى من شروط العمل اللائق، وكذا علامة «المشغل النموذجي» تمنح للمقاولات التي توفر ظروف عمل جيدة.

### 05 بناء اقتصاد قوي قادر على تمويل الطموح الاجتماعي والسيادي،

- 400 مليار درهم مخصصة للاستثمار العمومي.
- تنزيل برنامج الإستثمار في البنيات التحتية السكنية 2024-2030 (134 مليار درهم) مع تسريع وتيرة تمديد خط القطار الفائق السرعة القنيطرة-مراكش على مسافة 430 كلم.
- 38 مليار درهم للرفع من الطاقة الاستيعابية للمطارات إلى 80 مليون مسافر سنة 2030.
- مواصلة إنجاز ميناء الداخلة الأطلسي بما سيضمن من رفع نسبة تقدم الإنجاز إلى 90% سنة 2027.
- تعزيز تنزيل ميثاق الإستثمار واستكمال إصلاح المراكز الجهوية للإستثمار.
- حكومة عمومية معصنة : تسريع اللاتمرکز الإداري وتبسيط المساطر، وتفعيل إتقائية السياسات العمومية وتقييمها، ومواصلة إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية.

## الخمسة

### 03 تسريع تنزيل الجهوية المتقدمة والجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة

- حوالي 210 مليار درهم على مدى ثماني سنوات، وسيتم العمل، خلال سنة 2027، على تسريع تنزيل هذه البرامج، عبر تخصيص اعتمادات مالية تقدر بـ 25 مليار درهم.
- أربعة محاور ذات أولوية : النهوض بالتشغيل، وتعزيز الخدمات الاجتماعية الأساسية، والتدبير الاستباقي والمستدام للموارد المائية، والتأهيل الترابي المندمج.
- ما لا يقل عن 12 مليار درهم سنويا من تحويلات الدولة إلى الجهات ابتداء من سنة 2027، مقابل 10 مليارات درهم حاليا، مع تحويل الوكالات الجهوية الاثنتي عشرة لتنفيذ المشاريع إلى شركات مساهمة.
- 120 مليار درهم لإعادة بناء المناطق المتضررة من زلزال الحوز برسم الفترة 2024-2028، حيث تم إلى غاية متم غشت 2026 استكمال 52.794 مسكنا، وسيستكمل خلال سنة 2027 تطوير البنية التحتية، وورش المنصات الجهوية لتخزين الموارد الأساسية.

### 04 تعزيز السيادة الإستراتيجية المائية والطاقة والغذائية والرقمية

- أكثر من 24 مليار متر مكعب من سعة تخزين السدود عند متم سنة 2027، وإنتاج سنوي من تحلية مياه البحر يفوق 1,8 مليار متر مكعب في أفق 2031، بما يغطي حوالي 60% من الاحتياجات من الماء الصالح للشرب من المياه المحلاة.
- رفع حصة الطاقات المتجددة إلى 52% من القدرة الكهربائية المركبة، في أفق سنة 2030، مع تطوير الهيدروجين الأخضر في إطار «عرض المغرب».
- الرفع من حصة البذور الوطنية من 20% إلى 50% خلال الولاية الحكومية، مع تعزيز منظومة المخزون الاستراتيجي من الحبوب، ومواصلة إعادة تشكيل القطيع الوطني.
- «المغرب الرقمي 2030» : تخزين معطيات المغاربة في سحابة وطنية سيادية.
- تنفيذ المساهمة المحددة وطنيا (CDN 3.0) : خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بـ 53% في أفق 2035.

### موازة مع تسريع تنزيل الإصلاحات المؤسساتية وضمان استقرار التوازنات الماكرواقتصادية والمالية

- إحداث صندوق خاص لتمويل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية بغلاف مالي قدره 2 مليار درهم.
- عجز ميزانياتي في حدود 3% من الناتج الداخلي الخام برسم سنة 2027، ورصيد لدين الخزينة يتراجع إلى 66,9% من الناتج الداخلي الخام، في مسار نزولي يرتقب أن يبلغ حوالي 62% في أفق سنة 2031.
- إصلاح القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، الذي سيدرج قاعدة ميزانية لتأطير المديونية على المدى المتوسط ويوسع نطاقه ليشمل المؤسسات العمومية المستفيدة من موارد مرصدة أو إعانات من الدولة.

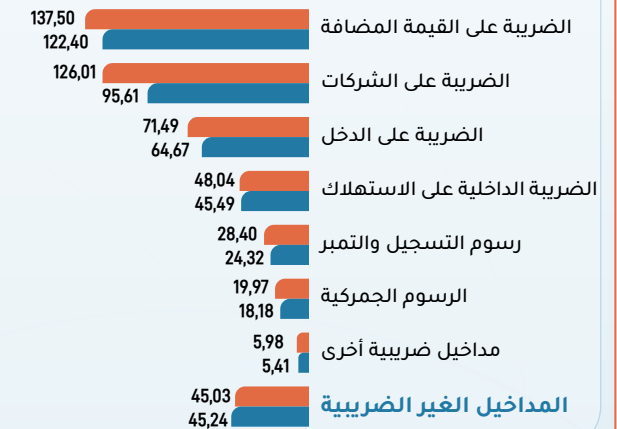
## ب. مشروع قانون

### 01 موارد الميزانية العامة : 482,42 مليار درهم

بالمقارنة مع قانون المالية للسنة المالية 2026 **+14,5%** (دون احتساب حصيلة الاقتراضات المتوسطة والطويلة الأجل)

بملايير الدراهم

#### المدخلات الضريبية

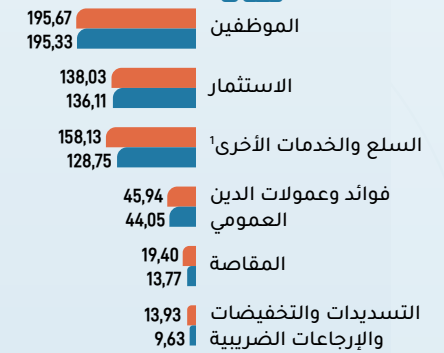


### 02 نفقات الميزانية العامة : 571,12 مليار درهم

بالمقارنة مع قانون المالية للسنة المالية 2026 **+8,2%** (باستثناء استهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل)

بملايير الدراهم

#### نفقات



مشروع قانون المالية 2027  
قانون المالية 2026

<sup>1</sup> تشمل السلع والخدمات الأخرى : نفقات المعدات والنفقات المختلفة، النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية، التكاليف المشتركة في شقه المتعلق بالتسيير. دون احتساب نفقات المقاصة.

## المالية في أرقام

### 03 الفرضيات الماكرو اقتصادية

سعر غاز البوتان  
600 دولار للطن



الطلب الخارجي  
الموجه للمغرب  
2,6%



سعر صرف الأورو  
مقابل الدولار  
1,163



محصول الحبوب  
70 مليون قنطار



معدل التضخم  
1,5%



معدل النمو  
المتوقع  
3,7%



### 04 المناصب المالية المحدث

#### منصبا ماليا

منها 15.590 منصب مالي لفائدة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.  
2.600 منصب مالي لفائدة المجموعات الصحية الترابية.



52.644

# 3

سياق وأولويات مشروع  
قانون المالية لسنة 2027





## ب. ما هي أولويات مشروع قانون المالية لسنة 2027؟

### المحور 1: استعادة القدرة الشرائية وتوطيد أسس دولة اجتماعية مستدامة

1. إعادة أسعار المواد الغذائية إلى مستويات معقولة، بتكلفة تصل إلى 1 مليار درهم برسم سنة 2027، من خلال:

#### تأمين التموين وضبط الأسواق

تأمين التموين: تنزيل مخططات موسمية للتموين بالمنتجات الاستراتيجية، والتعبئة الاستباقية للمخزونات، ودعم الإنتاج، وفتح الاستيراد بصفة مؤقتة في حالة العجز، مع إعادة توجيه الدعم الفلاحي نحو الإنتاجية والاقتصاد في الماء والقدرة على الصمود وتموين السوق الوطنية؛

ضبط الأسواق وحماية السوق الوطنية: تأطير مؤقت ومتناسب للصادرات في حالة وجود خصائص استثنائية أو ضغوط على التموين، مع اعتماد جدولة توقعية للواردات وتخفيضات في الرسوم الجمركية عند توقع العجز.

#### إصلاح قنوات التوزيع وتحديث أسواق الجملة

وضع إطار تشريعي جديد يحدد شروط إحداث وتدير أسواق الجملة كما سيتضمن هذا الإصلاح مراجعة نظام الوكلاء، وفصل الجبايات المحلية عن إلزامية المرور الفعلي عبر أسواق الجملة؛

تحديث التسويق وتحسين شروط البيع من خلال إحداث 6 شركات جهوية للتوزيع في الأحواض الفلاحية الكبرى بسوس وتادلة والغرب واللوكوس ودكالة عبدة والشرق، على أساس دفتر تحملات موحد، وافتتاح سنوي، مع ضمان شفافية كاملة في الأسعار والرسوم، إضافة إلى تأهيل أسواق القرب والأسواق الأسبوعية والتجارة الجائلة، وفق ضوابط صحية وتنظيمية مبسطة.

#### المعلومات المتعلقة بالأسعار ومراقبة الممارسات التجارية

إرساء نظام وطني للمعلومات لتتبع الأسعار عند الإنتاج وعند البيع بالجملة وبالتقسيط ومستويات المخزون وتدفقات التموين، وتعزيز المراقبة القائمة على المخاطر بهدف مكافحة التخزين لأغراض المضاربة.

2. استعادة القدرة الشرائية للأسر من خلال دعم الأسعار، والتخفيف الضريبي، والحوار الاجتماعي

تخصيص 19,4 مليار درهم برسم سنة 2027 لدعم أسعار غاز البوتان والسكر والدقيق الوطني للقمح اللين، بما يضمن توفر هذه المنتجات واستقرار أسعارها في السوق الداخلية، مع تتبع تطور الأسواق الدولية وانعكاساتها على حاجيات تمويل المقاصة؛

## أ. ما هو سياق إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2027؟

يرتبط سياق إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2027 بمجمل العوامل الداخلية والخارجية التي تتأثر بالوضع الاقتصادي والمالي، الوطني والدولي. وهو السياق الذي يوجه أولويات صرف النفقات العمومية ويتحكم في مستوى تحصيل موارد الدولة، حيث تعد هذه العوامل من أهم محددات التوازن المالي للسنة القادمة.

### السياق الدولي:

صمود نمو الاقتصاد العالمي في ظل سياق دولي يتسم بما يلي:

- استمرار التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط؛
- تفاقم الضغوطات الناجمة عن التوترات التجارية؛
- تسارع دينامية الدورة التكنولوجية العالمية.

| معدل النمو       | 2026  | 2027  |
|------------------|-------|-------|
| الاقتصاد العالمي | 3,1 % | 3,4 % |
| منطقة الأورو     | 1,1 % | 1,2 % |

المصدر: توقعات صندوق النقد الدولي (أكتوبر 2026).

### السياق الوطني:

#### الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية

- نمو وطني يتوقع أن يبلغ 4,7 % سنة 2026؛
- التحكم في عجز الميزانية من 3,5 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2025 إلى 3 % متوقعة سنة 2026؛
- التحكم في التضخم من 6,1 % سنة 2023 إلى 0,7 % متوقعة سنة 2026، بفضل تنسيق جهود السياسة الميزانية والسياسة النقدية الحذرة لبنك المغرب، تطبيقا للتعليمات الملكية السامية

#### التوجيهات الملكية السامية

- ضرورة وضع قضايا الشباب في صدارة السياسات العمومية واهتمامات هيئات الحكامة؛
- ضمان التنزيل الفعال لبرامج التنمية الترابية المندمجة، مع الحرص على أن تشمل جميع جهات المملكة؛
- تحسين ظروف عيش المغاربة وتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية؛
- إطلاق جيل جديد من الاستراتيجيات الكبرى في مجالات الأمن المائي والطاقي والغذائي، والإقلاع الصناعي، والاقتصاد الرقمي، والذكاء الاصطناعي.

## التأمين الإجباري الأساسي عن المرض بتخصيص غلاف مالي يناهز 11,5 مليار درهم، من أجل:

- استكمال تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض مع تحمل واجبات اشتراك المستفيدين من «أمو تضامن» وكذا ضمان الاستفادة الفعلية للمؤمن لهم؛
- نقل تدبير التأمين الإجباري الأساسي عن المرض من الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ابتداء من فاتح فبراير 2027، مع ضمان استمرارية الخدمة وحقوق المؤمن لهم؛
- انتقال الطلبة إلى أنظمة آبائهم بصفة ذوي حقوق، أو إلى نظام «أمو تضامن» إذا لم يكونوا مشمولين بأي نظام آخر.

## التقاعد والتعويض عن فقدان الشغل

- التوسيع التدريجي للتغطية ضد مخاطر الشيخوخة، لا سيما لفائدة العمال غير الأجراء، مع تبسيط كفاءات الانخراط وملاءمة أداء الاشتراك مع عدم إنتظام مداخيلهم؛
- تطوير منظومة التعويض عن فقدان الشغل من أجل تعزيز حماية الأجراء الذين يفقدون شغلهم بشكل غير إرادي، مع دراسة توسيع ملائم لهذه الحماية لتشمل العمال غير الأجراء.

## 4. تأهيل المنظومة الصحية وضمان الولوج الفعلي إلى علاج ذي جودة، بتكلفة 45,4 مليار درهم برسم سنة 2027 (+7% مقارنة مع 2026)

- استكمال تفعيل المجموعات الصحية الترابية على مستوى جميع جهات المملكة خلال سنة 2027؛
- تعزيز الاستثمارات المخصصة للمراكز الإستشفائية الجامعية بهدف تطوير العرض الصحي المتخصص، وذلك من خلال مواصلة ورش البناء المتعلق بها، بما في ذلك أشغال بناء وتجهيز المراكز الإستشفائية الجامعية الجديدة بني ملال وكلميم والراشدية، حيث تم في هذا الصدد تعبئة مبلغ 1.6 مليار درهم برسم سنة 2027؛
- مواصلة المرحلة الثانية من برنامج إعادة تأهيل مؤسسات الرعاية الصحية الأولية، الذي يهم 1.600 مركز صحي، بما يعزز جودة الخدمات العلاجية ويحسن ظروف الاستقبال وتوجيه المرضى؛
- تحسين الاستقبال والتوجيه والولوج إلى العلاجات من خلال تبسيط مسار المريض، وتقديم الخدمات باللغتين العربية والأمازيغية، وإرساء أنظمة جهوية لتدبير المواعيد والأيسرة الإستشفائية لتقليص آجال الانتظار؛

تحمل الدولة لمبلغ كل فاتورة شهرية للكهرباء يقل عن أو يساوي 100 درهم، بما يخفف من تكلفة الكهرباء على ميزانية الأسر المعنوية؛

توفير الاعتمادات المالية لتنزيل الحوار الاجتماعي بتكلفة تصل إلى 50 مليار درهم في أفق 2027، لفائدة ما يقارب 1,25 مليون موظف وعون؛

مراجعة جدول الضريبة على الدخل للتخفيف من العبء الضريبي على الأجراء والطبقات المتوسطة وتبسيط الجدول الضريبي وتشجيع الشغل المصرح به؛

الرفع من الحد الأدنى لمعاش التقاعد إلى 3.000 درهم شهريا في أفق 2031، يستهدف حوالي 500 ألف مستفيد بكلفة مالية تقدر بـ 3,3 مليار درهم، مع مرحلة أولى في حدود 1.700 درهم سنة 2027؛

الرفع من نسبة معاش الأرامل من 50% إلى 100% بكلفة 7,3 مليار درهم لفائدة 431 ألف مستفيدة.

## 3. تسريع استكمال تنزيل الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية بتكلفة 44,2 مليار درهم برسم سنة 2027 (+12% مقارنة مع 2026)

مواصلة تنزيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر بتكلفة تناهز 32,7 مليار درهم، من خلال:

- تجويد فعالية النظام من خلال استهداف يركز أكثر على الدخل المتاح الفعلي للأسر، مع إقرار تصريح اجتماعي شامل بالمداخيل وتبادل آمن للمعطيات بين الإدارات، مع الإبقاء على المؤشر السوسيو-اقتصادي خلال المرحلة الانتقالية؛
- تفعيل الإعانة الخاصة بالأطفال اليتامى والأطفال المهملين نزلاء مؤسسات الرعاية الاجتماعية؛
- أخذ المداخيل العرضية أو الموسمية بعين الاعتبار، تفاديا لأن يؤدي التغيير المؤقت في الدخل إلى فقدان التلقائي لحق الاستفادة؛
- استكمال نقل تدبير النظام إلى الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي؛
- مواكبة الأسر نحو الإدماج المهني، دون حرمانها من الحماية الاجتماعية المكتسبة؛
- تفعيل آلية استعادة الحق في الاستفادة في حالة فقدان الشغل بشكل غير إرادي دون التقيد بحد أدنى لعدم التصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بهدف تفادي انقطاع الحماية الاجتماعية؛
- الرفع التدريجي من المبلغ الأدنى للمنحة الشهرية من 500 إلى 1.000 درهم، مع مرحلة أولى سنة 2027 في حدود 600 درهم، مع مراعاة تركيبة الأسرة وكلفة المعيشة، فضلا عن تفعيل الزيادة الثانية في المبالغ الشهرية للإعانات المرتبطة بالطفولة.

تحسين صحة الأم والطفل وصحة الشباب والفئات ذات الحاجيات الخاصة، مع تعزيز محاربة الأمراض المزمنة والحد من عوامل الخطر، وتقوية اليقظة الوبائية والأمن الصحي ؛

الإرساء التدريجي لمسار علاجي منظم حول طبيب الأسرة، تشكل فيه الرعاية الصحية الأولية البوابة المفضلة للولوج، مدعوما بالملف الطبي المشترك والمعرف الوطني الصحي والربط البيئي لأنظمة المعلومات.

## 5. الارتقاء بالمنظومة الوطنية للتربية، بتكلفة 101,9 مليار درهم برسم سنة 2027 ؛

مواصلة تعميم التعليم الأولي، لضمان تحقيق الهدف الملكي المحدد في سنة 2028، من خلال إحداث أقسام جديدة للتعليم الأولي، والاستغلال الأمثل للطاقة الاستيعابية المتوفرة، فضلا عن البحث عن حلول ملائمة لخصوصيات المناطق القروية والمناطق ذات الكثافة السكانية الضعيفة. ولقد تم تخصيص غلاف مالي قدره 2,8 مليار درهم برسم نفقات التسيير و600 مليون درهم برسم نفقات الاستثمار لفائدة هذا البرنامج في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2027 ؛

اعتماد نموذج بيداغوجي وطني موحد للتعليم الأولي ابتداء من الموسم الدراسي 2027-2028، يروم تحقيق التنمية الشاملة للطفل وإعداده للتعليمات الأساسية، مستندا إلى إطار وطني مرجعي للمكتسبات لدى الأطفال في سن الرابعة والخامسة ؛

تعميم مؤسسات الريادة والتحسين المستمر لجودة التعليمات، حيث سيتواصل تنزيل هذا النموذج بهدف تعميمه بالسلك الابتدائي وتغطية 75% من مؤسسات السلك الإعدادي ابتداء من الدخول المدرسي 2027-2028 ؛

تعزيز التربية غير النظامية، وفق مقاربة تركز على ؛  
شق وقائي يهدف إلى الحد من الهدر المدرسي والاحتفاظ بالتلاميذ داخل المنظومة التعليمية ؛

شق علاجي موجه للأطفال والشباب الذين غادروا المنظومة التعليمية، من خلال تعزيز وتوسيع نطاق مدرسة الفرصة الثانية.

تعزيز التربية الدامجة من خلال مواصلة تحسين ظروف استقبال ومواكبة التلاميذ في وضعية إعاقة ؛

مواصلة توسيع وتحسين العرض المدرسي، من خلال إحداث 200 مؤسسة تعليمية جديدة سنوياً، استناداً إلى التخطيط الدقيق والمجالي للحاجيات ؛

تطوير مسالك الرياضة والدراسة وتحسين جودة الفضاءات الرياضية المدرسية.

## 6. الارتقاء بمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار بتكلفة 18 مليار درهم برسم سنة 2027

تطوير العرض التكويني الجامعي من خلال إحداث 49 مؤسسة جامعية ؛  
مواصلة تنزيل برنامج تكوين طلبة الدكتوراه المؤطرين من الجيل الجديد، المكلفين بمهام التأطير البيداغوجي للدروس التوجيهية والتطبيقية ؛  
مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني لدعم البحث والتطوير والابتكار 2025-2028، الرامي إلى تعزيز دور البحث العلمي والابتكار في تحقيق التنمية المستدامة بالمغرب ؛  
إحداث مدينة للابتكار على مستوى كل قطب جامعي.

## 7. توطيد الأبعاد الروحية والثقافية والمواطنة للتماسك الوطني التأطير الديني وتعميم خطة «تسديد التبليغ» لترشيد وتجويد عملية التبليغ والدعم ؛

مواصلة توطيد البرامج الموجهة للمغاربة المقيمين بالخارج، من خلال تعزيز الروابط الهوياتية والمواكبة، وإحداث المؤسسة المحمدية للمغاربة المقيمين بالخارج باعتبارها الجهاز التنفيذي للسياسات العمومية الموجهة إليهم ؛

مواكبة الإدارات التي لم تقم بعد بإعداد مخططاتها القطاعية المتعلقة بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، ومواصلة التنسيق معها في هذا الشأن، بالإضافة إلى تسريع تنزيل القانون التنظيمي رقم 26.16، من خلال إحداث حساب خاص لدعم استعمال الأمازيغية.

## 8. صون التراث وتوسيع الولوج إلى الثقافة

إعداد الخريطة الوطنية للمخاطر الطبيعية التي تهدد المواقع والمعالم التاريخية، في إطار تكييف التراث مع التغيرات المناخية ؛

تطوير وتأهيل شبكة المراكز الثقافية والمسارح ودور الثقافة والمعاهد الموسيقية ومراكز التعريف بالتراث وباقي التجهيزات الثقافية ؛

تأهيل المجال الترابي لجهة بني ملال-خنيفرة، والتنمية الحضرية لمدينة تارودانت، وكذا إحداث وبناء مراكز ومركبات ثقافية بأسا وإداوكنيضيف وبإقليم الفحص-أنجرة.

## المحور 2 : إدماج الشباب في التعليم والتكوين والشغل اللائق

### مسار مندمج في خدمة التشغيل المأجور وريادة الأعمال

وضع برامج إنعاش التشغيل حول مسار مندمج ومتواصل لفائدة الباحثين عن الشغل، إنطلاقاً من التوجيه إلى الإدماج المستدام؛

إحداث منصة وطنية للتسجيل تتيح الولوج إلى مسار موحد لفائدة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 سنة، الذين يوجدون خارج منظومتي التعليم والتكوين وسوق الشغل؛

تعزيز دعم ريادة الأعمال لدى الشباب، على أساس انتقاء المشاريع القابلة للاستمرار والتي تتوفر على مقومات للاستدامة والقدرة على إحداث فرص الشغل، عوض الاقتصار على احتساب عدد المقاولات المحدثّة؛

إرساء مسار مندمج وفردى للوساطة، يضمن مواكبة مستمرة للباحثين عن الشغل، إنطلاقاً من التوجيه إلى الإدماج المستدام في سوق الشغل؛

### رفع العوائق أمام إدماج الشباب والنساء بتكلفة تناهز 6 ملايين درهم مبرمجة برسم سنة 2027

وضع برنامج خاص بالشابات، يجمع بين التكوين، ووضع دور الحضانة رهن الإشارة، وتوفير النقل وخدمات القرب، وإتاحة إمكانية العمل عن بعد، فضلاً عن تطوير اقتصاد الرعاية؛

دعم تنقل الشباب لأغراض الشغل أو التكوين، من خلال تحمل جزء من التكاليف الناتجة عن التنقل خارج منطقة إقامتهم؛

دعم التنقل المهني على المستوى الدولي لفائدة 25 ألف مستفيد من الشباب المؤهلين، من خلال المواكبة اللغوية، والحصول على شهادات معترف بها، والولوج إلى عقود شغل مؤقتة؛

إقرار منحة جديدة للتشغيل مرتبطة ببرنامج التكوين من أجل الإدماج، بدلا من تحمل الدولة للحصة الأجرية من التغطية الاجتماعية، التي ظل معدل اللجوء إليها محدودا؛

إصلاح الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات وتحديث إطار الحكامة الخاص بمنظومة الوساطة، وتعزيز قدراتها العملية.

### الشغل اللائق وتحسين ظروف العمل

إحداث «ميثاق الشغل اللائق»، الذي تلتزم بموجبه كل مقاوله تستفيد من دعم عمومي للتشغيل بضمان عقد مصرّح به وتغطية إجتماعية منذ اليوم الأول للتشغيل؛

إحداث وسم «المشغل النموذجي»، يمنح للمقاولات التي توفر ظروف عمل جيدة؛

إدماج جودة الشغل واستدامته في تتبع البرامج العمومية للتشغيل، وكذا مراجعة مدونة الشغل لتأطير الأنماط الجديدة للتشغيل.

### تحسين جاذبية التكوين المهني عبر التدرج والتأهيل لتحسين قابلية التشغيل بميزانية تتجاوز 900 مليون درهم

مواصلة تنزيل برنامج التكوين بالتدرج، من خلال التوسيع التدريجي للطاقة الاستيعابية للمنظومة، لبلوغ عدد يتراوح بين 150.000 و200.000 مستفيد سنوياً؛

تنويع شعب التكوين بالتدرج من خلال توسيع العرض ليشمل مهنا جديدة، وتعزيز انخراط المقاولات في مسارات التكوين بالتدرج المهني؛

تعبئة طاقة استيعابية قدرها 751.422 مقعداً بيداغوجياً، منها 507.802 مقعداً مخصصاً للتكوين المتوج بدبلوم و220.700 مقعداً للتكوين التأهيلي برسم الموسم 2026-2027، وملاءمة التكوين المهني مع حاجيات سوق الشغل؛

افتتاح ست داخلات جديدة، ليصل عددها الإجمالي إلى 150 داخلية لفائدة ما يقارب 22.885 متدرباً، ومنح 35.000 منحة دراسية لفائدة متدربي التكوين المهني، بغلاف مالي قدره 150 مليون درهم؛

مساهمة الدولة في تكاليف التكوين بالقطاع الخاص لفائدة 3.500 متدرباً؛

تعزيز شبكة مؤسسات التكوين المهني بإحداث 24 مؤسسة جديدة، منها 19 مؤسسة تابعة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، وفق مقاربة تقوم على الإنصاف الترابي؛

استكمال برنامج مدن المهن والكفاءات، باستثمار يناهز 5,5 مليار درهم، من خلال افتتاح ثلاث مدن جديدة بجهات كلميم-واد نون وفاس-مكناس ودرعة-تافيلالت، ليرتفع عدد المدن حيز الخدمة إلى اثني عشرة مدينة؛

تثمين مكتسبات التجربة المهنية بشهادة معترف بها، وتطوير مسارات تكوينية قصيرة ومرنة تمتد من 6 إلى 12 شهراً، وجسور نحو التعليم العالي عبر نظام للأرصدة القابلة للتراكم؛

إحداث معهد التكوين في ريادة الأعمال والتدبير المتوسط بالدار البيضاء – «أكاديمية المقاولين» – على أن يدخل حيز الخدمة برسم الموسم 2027-2028.

- فتح التكوين المستمر في وجه الأشخاص الذين فقدوا عملهم، تيسيرا لإعادة تأهيلهم وعودتهم السريعة إلى سوق الشغل، وكذا في وجه العمال غير الأجراء ؛
- إرساء التكوين بمبادرة من الأجير، من خلال تمكينه من التعبير عن حاجياته الخاصة من التكوين وإبرازها ؛
- تعزيز حكمة السياسات الموجهة للشباب، من خلال تأهيل وتوسيع البنيات التحتية للشباب، بما يمكن من تنويع العرض والرفع من عدد المستفيدين.

- تعميم برنامج «جواز الشباب» لفائدة جميع الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و29 سنة، للولوج إلى خدمات ثقافية وترفيهية ورياضية وخدمات النقل ؛
- تعزيز البرنامج الوطني «متطوع»، بـ 5.000 متطوع برسم نسخته الثالثة ؛
- مواصلة تنزيل برنامج المخيمات الصيفية بهدف رفع عدد المستفيدين منه إلى 220.000 شاب وشابة، ووضع خطة لتعزيز الصيانة والحراسة والنظافة والأمن لشبكة تضم قرابة 1.600 مؤسسة ؛
- التعميم التدريجي للربط بالإنترنت في دور الشباب، في إطار البرامج الثقافية الموجهة للشباب والأطفال.

### المحور 3 : تسريع تنزيل الجهوية المتقدمة والجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة

#### تنزيل الجهوية المتقدمة والجيل الجديد لبرامج التنمية الترابية المندمجة

- تنفيذ المشاريع المعتمدة ضمن المحاور الأربعة ذات الأولوية، والمتمثلة في النهوض بالتشغيل، وتعزيز الخدمات الاجتماعية الأساسية، والتدبير الاستباقي والمستدام للموارد المائية، والتأهيل الترابي المندمج، مع إيلاء عناية خاصة للمناطق الجبلية والواحات والسواحل والمراكز القروية الناشئة ؛
- تحديد غلاف مالي لهذه البرامج، يناهز 210 مليار درهم على مدى ثماني سنوات ويشمل مساهمة الميزانية العامة ومساهمة الجماعات الترابية. وتصل الاعتمادات المخصصة برسم سنة 2027 إلى 25 مليار درهم ؛
- تعبئة غلاف مالي قدره 130 مليار درهم على مدى خمس سنوات، تتحمل الدولة ما يقارب ثلاثة أرباعه والجماعات الترابية نحو رבעه، مع ربط كل مشروع منذ مرحلة برمجته، بمؤشر لقياس الأثر متفق عليه مسبقا ؛
- تجميع برامج العمالات والأقاليم على المستوى الجهوي من طرف اللجان التي يرأسها الولاة، والمصادقة عليها من طرف اللجنة الوطنية، في إطار حكمة ذات ثلاثة مستويات تضم اللجان الإقليمية التي يرأسها العمال، واللجان الجهوية التي يرأسها الولاة، واللجنة الوطنية التي يرأسها رئيس الحكومة.

#### تفعيل الشركات الجهوية لتنفيذ المشاريع عوض الوكالات الجهوية

- اعتماد الأنظمة الأساسية النموذجية ونظام الصفقات، وإرساء نظام المعلومات ؛
- وضع آليات التقييم وقياس الأثر، استنادا إلى المؤشرات التي تحددها اللجنة الوطنية.

#### الشفافية والتتبع وربط المسؤولية بالمحاسبة

- إحداث منصة رقمية مخصصة لهذه البرامج موجهة للمواطنين والفاعلين المؤسساتيين، تتيح الاطلاع على البرمجة وعلى تقدم الأشغال ومستوى إنجاز المشاريع ؛
- إجراء افتتاح سنوي مشترك بين المفتشية العامة للمالية والمفتشية العامة للإدارة الترابية، لتقييم الأداء والتأكد من احترام مساطر التنفيذ.

#### تفعيل إصلاح الإطار التنظيمي للجهات

- إعداد واعتماد النصوص التطبيقية للقانون التنظيمي رقم 031.26 ؛
- توضيح اختصاصات الجهات بما ييسر ممارستها الفعلية، لا سيما في مجال دعم الاستثمار المنتج، وتعبئة العقار المخصص لمناطق الأنشطة الاقتصادية، والتنمية الرقمية ؛

○ **الرفع من التحويلات المالية للدولة إلى الجهات إلى ما لا يقل عن 12 مليار درهم سنويا ابتداء من سنة 2027**، وملاءمة سقف الاعتمادات المرصودة في ميزانيات الجهات تبعا لذلك.

### تعزيز التعاقد والتنسيق بين الدولة والجهات

○ **اعتماد مشروع المرسوم المتعلق بالتعاقد بين الدولة والجهات**، بهدف تحديد كيفيات إعداد الالتزامات التعاقدية وتنفيذها وتتبعها ؛

○ **التوسع التدريجي في إبرام عقود-برامج بين الدولة والجهات**، مع تضمينها أهدافا واضحة لاسيما في مجالي التشغيل والاستثمار.

### تسريع التنزيل الفعلي لورش الالتمركز الإداري

○ **استكمال دراسة مشاريع المراسيم المتعلقة بإحداث تمثيلات إدارية جهوية مشتركة وقطاعية ؛**

○ **العمل على النقل الفعلي للاختصاصات وسلط اتخاذ القرار من الإدارات المركزية إلى المصالح اللامركزية**، لا سيما في المجالات المرتبطة بجاذبية المجالات الترابية والاستثمار المنتج ؛

○ **تعزيز الالتقاء بين السياسات الحكومية وبرامج التنمية الجهوية**، وكذا الانسجام بين البرمجات المالية الوطنية والجهوية.

### التعمير والتخطيط الترابي في خدمة الجاذبية

○ **مواصلة تعميم وثائق التعمير لضمان تغطية منسجمة للمجال الترابي وتوفير إطار مرجعي مستقر للاستثمار**. وسيتم ربط هذا المسار بتعزيز التخطيط الترابي على المستويين الوطني والجهوي، بغية الرفع من جاذبية المجالات الترابية، وتشجيع الاستثمار، وتحسين ظروف العيش ؛

○ **تحديث آليات التخطيط الترابي واستشراف الحاجيات المستقبلية في مجالات السكن والتجهيزات العمومية والأنشطة الاقتصادية ؛**

○ **إعداد مشروع قانون-إطار يحدد الأسس القانونية لأدوات التخطيط الترابي**، مع مواكبة الجهات الاثنى عشرة في صياغة الأطر لتوجيه السياسة العمومية لإعداد التراب والتصاميم الجهوية لإعداد التراب ؛

○ **استكمال التصميم الاستشرافي للمنظومات الحضرية الكبرى وتنزيل الاستراتيجية الوطنية للمدن المتوسطة ؛**

○ **تطوير الحلول الرقمية**، لا سيما البوابة الجغرافية الوطنية لوثائق التعمير ورقمنة المساطر، وسيساهم هذا التحول الرقمي في تعزيز الشفافية والتتبع وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمستثمرين ؛

○ **تفعيل الوكالات الجهوية للتعمير والإسكان**، التي ستضطلع بمهام موسعة في مجالات التخطيط والمواكبة الترابية وتتبع برامج الإسكان. ومن شأن ذلك أن يجعل تدخلاتها على المستوى الجهوي أكثر إندماجا ؛

○ **تعزيز تبسيط مساطر التعمير والبناء في الوسط القروي**، من خلال اعتماد وثائق أكثر مرونة تغطي الدواوير وإحداث شبك وحيد على مستوى الجماعة، وتأطير آجال المعالجة. والهدف هو تيسير الولوج إلى البناء القانوني مع الحفاظ على الأمن العقاري وحقوق الأغيار والمناطق المعرضة للمخاطر.

### سياسة المدينة والمراكز القروية الناشئة واثمين التراث

○ **تعزيز الولوج إلى السكن اللائق وتخطيط المجالات وتأهيلها بتكلفة 10,4 مليار درهم برسم سنة 2027**

○ **مواصلة القضاء على السكن غير اللائق (مساهمة إجمالية لميزانية الدولة تقدر بـ 16,4 مليار درهم)**، لاسيما من خلال برنامج «مدن بدون صفح» ؛

○ **معالجة المباني الآيلة للسقوط** والمتعلقة بمعالجة 20.000 بناية في أفق 2031. لاسيما بالمدن العتيقة والأنسجة التاريخية.

### تعزيز أثر سياسة المدينة على المستوى الترابي

○ **مواصلة برامج سياسة المدينة** بهدف التحسين المستدام لإطار عيش الساكنة وتقليص الفوارق الترابية بين المجالات الحضرية والقروية. وستنصب التدخلات على تحسين التجهيزات والفضاءات العمومية، وتجويد الولوج إلى خدمات القرب، وإعادة تأهيل الأحياء.

○ **تسريع وتيرة تنزيل البرنامج الوطني للتنمية المندمجة للمراكز القروية الناشئة**

○ **تسريع تنفيذ المشاريع على مستوى 12 مركزا قرويا ناشئا نموذجيا**، بمعدل مركز واحد لكل جهة، وكذا مواصلة الشطر الثاني الذي يشمل 24 مركزا بكلفة مالية إجمالية قدرها 1,68 مليار درهم، وذلك من أجل توطيد دورها كأقطاب وسيطة للتنمية وتعزيز وولوج الساكنة القروية إلى التجهيزات والخدمات والفرص الاقتصادية.

### اثمين الموروث المعماري

○ **تنزيل برنامج إعادة تأهيل ما يناهز 100 قصر وقصبة خلال الفترة 2025-2030**. باستثمار قدره 1,5 مليار درهم تساهم فيه الدولة بـ 550 مليون درهم، مع مواصلة تكوين الحرفيين المتخصصين في البناء بالطين، ومن بين المجالات الترابية التي تستدعي عناية خاصة، تلك المتضررة من زلزال الحوز.



## إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز

### استكمال العمليات الاستعجالية لإعادة بناء البنيات التحتية من خلال :

• تأهيل وتحديث الشطر الرابط من الطريق الوطنية رقم 7 على مسافة 64 كيلومترا ؛

• مواكبة التجار الذين تضررت محلاتهم التجارية جراء الزلزال ؛

• تنزيل برنامج تأهيل وإعادة الاعتبار للمباني الدينية وممتلكات الأحياء المتضررة.

• مواصلة مخطط عمل وكالة تنمية الأطلس الكبير من خلال تمويل عدة مشاريع لإعادة البناء بعد الزلزال، بشراكة مع المصالح اللامركزية للقطاعات المعنية ؛

• القدرة على الصمود والوقاية من مخاطر الفيضانات وذلك باستكمال ورش المنصات الجهوية لتخزين المواد والاحتياطات الأساسية، في إطار مقارنة استباقية للتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية على الساكنة.

## الماء الصالح للشرب والتطهير السائل

• مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين الولوج إلى الماء الصالح للشرب في الوسط القروي من خلال إطلاق برنامج تعميم التزود بالماء 2026-2030، بكلفة تناهز 13,7 مليار درهم، يهم تزويد 225 مركزا بواسطة شبكات الإيصال الفردية و7.209 دوار بنافورات مياه عمومية، تموله الميزانية العامة للدولة بمبلغ 9,6 مليار درهم ؛

• نقل المياه المحلاة والحماية من مخاطر الفيضانات، من خلال :

• إنجاز قنوات وأنابيب نقل المياه المحلاة انطلاقا من محطات الدار البيضاء وآسفي وسوس-ماسة والشرق والرباط وطنجة، مع إيلاء الأولوية لتأمين تزويد مدينة مراكش انطلاقا من محطة آسفي ؛

• مواصلة إنجاز مشاريع حماية الساكنة والمجالات الترابية من مخاطر الفيضانات.

• مواصلة أوراش التطهير السائل عن طريق تسريع وتيرة البرنامج الوطني المشترك للتطهير السائل المندمج وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة 2025-2034، من خلال تجهيز 68 مدينة ومركزا حضريا و166 مركزا قرويا في طور الإنجاز.

## حفظ الصحة الجماعية وخدمات الإغاثة

• استكمال شبكة المكاتب الجماعية لحفظ الصحة وذلك من خلال الاستلام التقني والشروع في الإستغلال الفعلي لكافة المكاتب التابعة للبرنامج الوطني في أفق نهاية سنة 2027 ؛

• تعزيز الموارد البشرية والرفع من جاذبية المهن عبر توظيف 910 من الكفاءات المتخصصة، بغلاف قدره 138 مليون درهم ؛

• إرساء الحكامة الصحية للحيوانات الضالة والتتبع الرقمي عبر إصدار المرسوم التطبيقي للقانون رقم 19.25 المتعلق بالحيوانات الضالة، وإحداث السجل الوطني للترقيم والتعريف الإلكتروني للحيوانات الأليفة، مشفوعا بوحدة لإنذار المواطن المحدد جغرافيا ؛

• وضع منظومة وطنية مندمجة للنقل الصحي، من خلال تفعيل آلية للمراقبة ومركز للتنسيق الطبي مزود برقم نداء موحد، كبديل للتنظيم الحالي المتسم بالتشتت بين الجماعات.

## توسيع نطاق تخطيط التنقل الحضري والنقل الجماعي عبر:

• إطلاق دراسات لمخططات التنقل الحضري المستدام على مستوى خمس مدن وتجمعات حضرية إضافية، إلى جانب استكمال تغطية المدن بوثائق تخطيط التنقل ؛

• تنفيذ المرحلة الثانية من البرنامج المتعلق بعشرين سلطة مفضوطة، من خلال توسيع الإطار الجديد للحكامة والتدبير المفوض للنقل بواسطة الحافلات ؛

• تحديث وتدبير المحطات الطرقية، من خلال :

• مواكبة الجماعات الترابية لإرساء نمط التدبير الانسب لكل محطة، سواء عبر شركات التنمية المحلية أو عبر التدبير المفوض، إستنادا إلى عقود الأهداف والنجاعة ؛

• إعداد النصوص التنظيمية المحددة للمعايير التقنية للمحطات ومراجعة النصوص التطبيقية المتعلقة بالرخص والاعتمادات.

• استدامة التجهيزات والبنيات الأساسية العمومية المحلية عبر التثبيت المنهجي لألواح الطاقة الكهروضوئية على أسطح المباني وفي مظلات مواقف السيارات وتجهيز المباني بأنظمة تكييف وتهوية عالية الكفاءة الطاقة.

## الفلاحة التضامنية والإدماج الترابي

• مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتنمية مناطق الواحات في أفق سنة 2030 ؛

• تنويع عرض الفلاحة التضامنية إستجابة لحاجيات المجالات الترابية والساكنة ؛

• تثمين وتسويق وحماية منتجات صغار المنتجين ؛

• إنجاز البرنامج المادي لسنة 2027 بغرس 22.311 هكتارا بزراعات قادرة على الصمود، وإعادة تأهيل وتكثيف 2.400 هكتار، وتجهيز 44 وحدة للتثمين، وتهيئة 331 كيلومترا من السواقي و90 كيلومترا من المسالك القروية و20 نقطة ماء.



## المحور 4 : تعزيز السيادة الاستراتيجية المائية والطاقية والغذائية والرقمية

### 1. السيادة المائية : تأمين الموارد المائية

#### تطوير العرض المائي وتنويعه

- مواصلة إنجاز 14 سدا كبيرا في طور البناء وبرنامج السدود الصغرى والسدود التلية، لبلوغ حقينة وطنية تفوق 24 مليار متر مكعب عند متم سنة 2027 ؛
- تشغيل محطات تحلية مياه البحر، يضاف إلى ذلك تطوير جيل جديد من المحطات المشتغلة بالطاقات المتجددة (الجهة الشرقية، سوس ماسة، طنجة...).

#### الاقتصاد في الماء وجودة الخدمة والحماية من مخاطر الفيضانات

- تحسين مردودية شبكات الماء الصالح للشرب في حدود 78% على الصعيد الوطني سنة 2027، وإعادة تأهيل قنوات الري، والتحول إلى الري الموضعي، وتسريع وتيرة إنجاز مشاريع إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة لسقي ملاعب الغولف والمساحات الخضراء ؛
- تعزيز جودة الماء من خلال تحديث النظام الوطني لمراقبة جودة الموارد المائية وحماية المياه الجوفية ؛
- إعداد دراسة لتحسين المخطط المديري الوطني للتنبؤ بالفيضانات بإدماج تأثير التغيرات المناخية.

#### السيادة الطاقية المستدامة

- تعزيز الطاقات المتجددة عن طريق استكمال مركب نور ميدلت وبرنامج نور أطلس، وإطلاق «نور الكهروضوئي متعدد المواقع»، ومواصلة البرنامج الريحي «نسيم»، وذلك لرفع حصة الطاقات المتجددة إلى 52% من القدرة الكهربائية المنشأة في أفق 2030 ؛
- تعزيز الشبكة الوطنية للنقل الكهربائي، لاسيما من خلال إنجاز خط النقل الكهربائي «بوجدور - تانسيفت» المخصص لنقل الطاقة المنتجة من الأقاليم الجنوبية نحو الوسط ؛
- الرفع من الحد الأدنى الإلزامي لنسبة الإدماج المحلي في مشاريع الطاقة العمومية إلى 50% في أفق سنة 2031، وذلك عبر إدراج هذا الالتزام كشرط تعاقد في دفاتر التحملات.

#### تأمين التزويد والتنقيب والمراقبة في مجالي الطاقة والمعادن

- تكوين مخزون من المحروقات يغطي حاجيات الاستهلاك لمدة ثلاثة أشهر ؛
- تعزيز آليات مراقبة جودة المواد البترولية المسوقة وتعزيز الإطار التنظيمي في المجال النووي، بما يضمن حماية حقوق المستهلك.

## 2. السيادة الغذائية : تأمين السلاسل الاستراتيجية والتحكم في مدخلات الإنتاج وإعادة التشكيل المستدام للقطاع الوطني

### التحكم في المدخلات وقدرة الزراعة على الصمود

- إطلاق البرنامج الوطني للسيادة في مجال البذور، الرامي إلى الرفع من حصة البذور الوطنية من 20% إلى 50% من البذور المستعملة خلال الولاية الحكومية، من خلال دعم وحدات إنتاج البذور المحلية المعتمدة، ولا سيما بالنسبة للحبوب والقطاني ؛
- مواصلة الدعم العمومي لاقتناء البذور المعتمدة من الحبوب بأسعار تحفيزية وتوسيعه ليشمل القطاني الغذائية والعلفية، وفق عقود تحدد أهدافا للإنتاج وتزويد حاجيات السوق الداخلية ؛
- الحفاظ على تموين منتظم للسوق الوطنية بالأسمدة الفوسفاتية بأسعار مستقرة، بتنسيق مع المجمع الشريف للفوسفات والمصنعين-الموزعين، من أجل حماية الفلاحين من تقلبات الأسعار الدولية ؛
- مواصلة البرنامج الوطني للزراعة المباشر لبلوغ هدف مليون هكتار سنة 2030، وتوسيع التأمين ضد المخاطر المناخية مع تفعيل آلية رقمية للإنذار المبكر لفائدة الفلاحين.

### تموين السوق الداخلية والمخزونات الاستراتيجية

- مراجعة منظومة المخزون الاستراتيجي من الحبوب من خلال اعتماد منح تحفيزية على التخزين وتمديد مدة تغطية الحاجيات الوطنية ؛
- ضبط الصادرات بتحديد عتبات للمخزون والأسعار ومدة تغطية السوق الداخلية، لكل منتج معني وتنسيق مع الهيئات البيمهنية الفلاحية ؛
- وضع مخطط موسمي للتموين بالحبوب وتنويع مصادر الاستيراد عبر اتفاقيات طويلة الأمد مع البلدان المنتجة، بدلا من المشتريات الظرفية من السوق الحرة.

### القطاع والصحة الحيوانية وأسعار اللحوم

- وضع نظام دائم للحفاظ على الإناث المنتجة يستهدف صغار ومتوسطي مربحي الماشية، وتيسير ولوجهم إلى برامج استيراد السلالات ذات المردودية العالية ؛
- تعزيز الصحة الحيوانية عبر تلقيح أو معالجة ما لا يقل عن 85% من القطيع ضد الأمراض الحيوانية الرئيسية وتعميم ترقيم القطيع بنسبة 100% في إطار النظام الوطني لترقيم وتتبع الحيوانات ؛
- مواصلة الإعفاء من رسوم الاستيراد والضريبة على القيمة المضافة عند استيراد الحيوانات الحية واللحوم الحمراء سنة 2027.

## السيادة الرقمية : البنيات التحتية والابتكار والذكاء الاصطناعي

➤ مواصلة تنزيل البرنامج الوطني للصبيب العالي لتغطية 2.000 منطقة تعاني من ربط ضعيف أو تفتقر إليه عند متم سنة 2027، مع هدف بلوغ 5,6 مليون خط بالألياف البصرية ونسبة تغطية بالجيل الخامس تبلغ 70% في أفق سنة 2030 ؛

➤ ضمان خدمة الربط لفائدة الجميع، من خلال تجهيز 80% من المساكن بالألياف البصرية، والربط عبر الأقمار الصناعية بالمناطق المعزولة، وتغطية مختلف المناطق بشبكات الجيل الرابع، ومواصلة نشر شبكات الجيل الخامس، وإحداث 500 فضاء رقمي للمواطنين.

## الخدمات العمومية الرقمية

➤ تعزيز البوابة الوطنية «إدارتي» كنقطة الولوج الوحيدة إلى الخدمات العمومية، وكذلك تعزيز قابلية التشغيل البيئي بين مختلف الأنظمة المعلوماتية الإستشفائية ؛

➤ تعزيز قدرات الموظفين من خلال تنفيذ حملات للتواصل والتحسيس، بما يساهم في تسهيل اعتماد الخدمات الرقمية الجديدة من طرف الإدارات والمرتكبين ؛

➤ إطلاق برنامج الذكاء الاصطناعي «IA Maroc»، الموجه لخدمة الدولة الاجتماعية، لا سيما من خلال الكشف المبكر عن الأطفال المهددين بالانقطاع عن الدراسة، وتعزيز الخدمات الطبية، إلى جانب تكوين 5.000 مؤطر في مجال الذكاء الاصطناعي.

## المواهب والإدماج الرقمي لدى الشباب

➤ تسجيل 28.970 طالبا خلال الموسم 2026-2027 وبلوغ 22.500 خريج سنة 2027 برسم برنامج تعزيز المواهب في المجال الرقمي، فضلا عن تعميم برنامج JobInTech ليلبلغ العدد التراكمي 14.000 شاب عند متم سنة 2027 على مستوى جهات المملكة ؛

➤ مواصلة توسيع نطاق مدارس البرمجة، مع العمل على تمديد هذه التجربة إلى جهات جديدة، لا سيما كلميم-واد نون والداخلية-واحي الذهب ودرعة-تافيلالت.

## التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية

➤ إطلاق الإجراءات ذات الأولوية في إطار خارطة الطريق الوطنية للاقتصاد الدائري، وتحسين نسبة إعادة تدوير النفايات والتخلص منها بشكل إيكولوجي، هذا فضلا عن تعزيز وسائل الرصد واليقظة البيئية على الصعيدين الوطني والجهوي ؛

➤ إعداد التصاميم الجهوية للساحل بأربع جهات (الشرق، والدار البيضاء-سطات، ومراكش-آسفي، وسوس-ماسة) مع تسليم التقارير في نهاية سنة 2027، وتسريع اعتماد النصوص التطبيقية للقوانين البيئية.

## الغابات والفضاءات الطبيعية

➤ تسريع وتيرة إعادة التشجير سنة 2027 في حدود 50.000 هكتار لتأمين هدف 600.000 هكتار في أفق سنة 2030، مع تخصيص ما لا يقل عن 60% للأصناف الغابوية المحلية في البرنامج السنوي لإنتاج الشتائل ؛

➤ تهيئة 11 موقعا جديدا في إطار برنامج التعاون مع مجموعة البنك الدولي، ليرتفع عدد الغابات الحضرية وشبه الحضرية المهيأة إلى أزيد من 100 غابة، وكذا إبرام اتفاقيات للتمويل والتدبير المشترك لنحو أربعين موقعا مع الجماعات الترابية وشركات التنمية المحلية ؛

➤ تنزيل مخططات التهيئة للمنتزهات الوطنية، وإعادة إدماج الحيوانات البرية في وسطها الطبيعي، وتطوير السياحة البيئية، بهدف استقبال مليون زائر سنويا.

## المحور 5: بناء اقتصاد قوي قادر على تمويل الطموح الاجتماعي والسيادي، موازنة مع تسريع تنزيل الإصلاحات المؤسسية وضمان استقرار التوازنات الماكرواقتصادية والمالية

### 1. مواصلة الأوراش الكبرى للبنيات التحتية

#### المحافظة على الرصيد الطرقي واستكمال مشاريع الطرق والسيارة

○ مواصلة برامج الحفاظ والتأهيل، بغلاف مالي يناهز 500 مليون درهم مبرمج سنة 2027، يشمل صيانة الطرق السريعة، وإعادة تأهيل المنشآت الفنية المتضررة، وإصلاح الأضرار الناجمة عن فيضانات الفترة 2024-2026، وتأهيل البنيات التحتية الطرقية بالمناطق المتضررة من زلزال الحوز، للرفع من حصة الشبكة الطرقية في حالة جيدة أو ممتازة إلى 80% في أفق سنة 2030؛

○ تسريع أشغال الطريق السيار القاري الرباط-الدار البيضاء بثلاثة ممرات في كل اتجاه على مسافة 59 كيلومترا، والطريق السيار جرسيف-الناظور (1,5 مليار درهم من اعتمادات الأداء سنة 2027)، والطريق السريع عين عودة-وادي زم على مسافة 127 كيلومترا، وإطلاق دراسات الطريق السيار المحوري الرابط بين فاس ومراكش عبر بني ملال.

#### تنزيل برامج الاستثمار في البنيات التحتية السككية والنقل الجوي

○ مواصلة إنجاز الخط فائق السرعة الرابط بين القنيطرة ومراكش على مسافة تناهز 430 كيلومترا، بغلاف مالي قدره 53 مليار درهم؛

○ مواصلة البرنامج الاستثماري للمطارات بقيمة 38 مليار درهم، مع توسعة مطاري الرباط (+5 ملايين مسافر) وتطوان (+مليون مسافر) خلال الفترة 2026-2028، ثم الدار البيضاء (+20 مليون) ومراكش (+8 ملايين) وأكادير (+5 ملايين) وطنجة (+5 ملايين) وفاس (+3 ملايين) في أفق سنة 2030، للرفع من طاقة الشبكة إلى 80 مليون مسافر؛

○ مواصلة الارتقاء بتجربة المسافرين من خلال رقمنة مختلف مراحل مساره، لاسيما عبر اعتماد ONE ID والبوابات الإلكترونية وأنظمة الإيداع الذاتي للأمتعة والتسجيل الإلكتروني.

#### تعزيز الإجراءات الرامية إلى تحسين السلامة الطرقية

○ مواصلة تنزيل وتعزيز الاستراتيجية الوطنية الجديدة للسلامة الطرقية 2026-2030، الرامية إلى تحسين سلامة البنيات التحتية، وتوطيد آليات المراقبة

والوقاية، وتحديث منظومة المراقبة التقنية للمركبات والمراقبة الآلية للمخالفات، مع إيلاء عناية خاصة لمستعملي الطريق الأكثر عرضة للمخاطر؛

○ العمل على تعزيز التحول الرقمي للوكالة الوطنية للسلامة الطرقية، من خلال تطوير الخدمات عن بعد ورقمنة مسارات المرتفقين والمهنيين.

### 2. القطاعات المنتجة والخدماتية

#### ترسيخ دينامية الصناعة الوطنية وتعزيز السيادة الإنتاجية

○ تعميق الاندماج المحلي لمنظومات صناعة السيارات والطيران والنسيج والصناعات الغذائية والكيميائية وشبه الكيميائية والكهربائية والإلكترونية، وتنزيل وسم «صنع في المغرب» وبرنامج «PACTE TPME»؛

○ تنزيل سياسة إرادية للإستبدال التنافسي والانتقائي، وإحداث المرصد الديناميكي للواردات والفرص الصناعية ابتداء من سنة 2027، بهدف تحديد منتجا بمنتج، إمكانات الإستبدال التنافسي للواردات.

#### إعادة توجيه استراتيجية «الجيل الأخضر»

○ التأمين المائي للمدارات عبر مواصلة التهيئات الهيدروفلاحية الكبرى، وإنقاذ سهل سايس (30.000 هكتار) ودائرة المنطقة الجنوبية الشرقية للغرب (30.000 هكتار)، واستكمال مشروع تحلية مياه البحر بالداخلية (5.000 هكتار)؛

○ مواصلة تطوير الري التكميلي على مساحة تناهز 34.000 هكتار، لدعم عمليات الري خلال فترات الجفاف والإجهاد المائي؛

○ تعزيز أثر صندوق التنمية الفلاحية من خلال التعاقد بشأن الدعم في إطار عقود أهداف تحدد التزامات في مجال الإنتاج والاقتصاد في الماء وتزويد السوق الداخلية.

#### السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

○ ترسيخ دينامية القطاع السياحي للوصول إلى 26 مليون سائح في أفق 2030 من خلال تنمية العرض السياحي وتحفيز الاستثمار، وولوج أسواق ذات إمكانات عالية كالصين والهند، ومواصلة برامج «Cap Excellence» و«Middle Managers» والتكوين المستمر للتميز وبرنامج «KAFAA»؛

○ استكمال الشركة المغربية للهندسة السياحية لبرنامج التثمين السياحي لـ 16 قرية، بتكلفة مالية قدرها 188 مليون درهم؛

○ مواصلة التقييد في السجل الوطني للصناعة التقليدية وتبادل المعطيات مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة الصناع التقليديين، وإحداث 200 هيئة مهنية إضافية؛

○ تكوين الصناع التقليديين بما يعادل نحو 20.000 مستفيد-يوم من التكوين المستمر سنويا خلال الفترة 2027-2029، والإعتراف بمكتسبات التجربة المهنية، بالإضافة إلى تعزيز برنامج نقل المهارات والمعارف المرتبطة بالحرف ؛

○ مواصلة التمويل المشترك والمباشر لمشاريع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في إطار برنامج «مؤازرة»، وتعزيز الإدماج الاقتصادي للنساء برسم برنامج «تحفيز نسوة».

### تطوير المنظومة الرياضية ومواكبة الاستحقاقات الرياضية الكبرى المرتقبة في أفق سنة 2030

○ مواصلة البرنامج الوطني لتحديث المنشآت الرياضية الكبرى، مع تقدم أشغال الملعب الكبير الحسن الثاني ببندليمان (115.000 مقعد) ؛

○ مواصلة البرنامج الوطني لملاعب القرب وإحداث أندية رياضية للقرب متعددة الرياضات موزعة على التراب الوطني قبل نهاية سنة 2027، والنهوض بالرياضة المدرسية والجامعية وكذا الرياضة البارالمبية ؛

○ إصلاح النظام الأساسي للرياضيين من المستوى العالي، بإرساء إطار مندمج للحماية الاجتماعية والتغطية الصحية والمواكبة الاجتماعية والمهنية، بالإضافة إلى تفعيل المنظومة الوطنية المندمجة للوقاية من العنف في التظاهرات الرياضية.

### 3. تمويل الاقتصاد ودعم المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة

#### الولوج إلى التمويل والشمول المالي

○ تنزيل المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وخارطة طريق الإئتلاف المغربي للشمول المالي للمرأة ؛

○ مواصلة تعزيز آليات الضمان والتمويل المشترك العموميين بهدف إحداث 45.000 منصب شغل إجمالي سنويا ؛

○ تعزيز مواكبة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة ابتداء من سنة 2027 من خلال تتبع آجال الأداء وإسترجاع الضريبة على القيمة المضافة، ومواصلة تنزيل الإطار التعاقدى الجديد 2026-2030 بين الدولة والوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة.

### 4. الديمقراطية التشاركية والحقوق والحريات

○ تنزيل الخطة الوطنية للتواصل المخصصة للتعريف بآليات الديمقراطية التشاركية وتبسيطها، لا سيما العرائض والملتزمات في مجال التشريع ؛

○ إحداث السجل الوطني للجمعيات، وتحيين إطار الشراكة بين الدولة والجمعيات، بالإضافة إلى تبسيط مسطرة الترخيص، وإطلاق تدابير ضريبية تحفيزية للتشغيل الجماعي ؛

○ التكريس الفعلي للحق في الحصول على المعلومة، وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، بالإضافة إلى إطلاق حملات وطنية لمحاربة التمييز والعنصرية ؛

○ تأطير الأنماط الجديدة للعمل في إطار إصلاح مدونة الشغل، وتنزيل القانون التنظيمي المتعلق بحق الإضراب، واعتماد قانون يتعلق بالنقابات المهنية.

### 5. إرساء منظومة عدالة أقرب وأسرع وأيسر ولوجا

#### الولوج إلى القانون وآجال البت

○ توسيع مجال المساعدة القضائية وتبسيط مسطرتها، وتطوير الوساطة والصلح، بالإضافة إلى تشجيع اللجوء إلى التحكيم التجاري ؛

○ تعزيز المحاكم التجارية، مع تحديد آجال للبت في القضايا وتتبعها، وتسريع تنفيذ الأحكام الصادرة في مواجهة الأشخاص الاعتبارية الخاضعة للقانون العام ؛

○ تعميم رقمنة المساطر والتقاضي عن بعد في جميع المحاكم، مع نشر آجال الحكم وتتبعها حسب المحكمة ونوع النزاع، وتطوير خدمات رقمية جديدة لفائدة المرتفقين.

#### قضاء الأسرة

○ مواصلة الارتقاء بأقسام قضاء الأسرة إلى محاكم ابتدائية للأسرة وتوحيد معايير هذه المحاكم، وفق خلاصات مراجعة مدونة الأسرة ؛

○ تأسيس الوساطة الأسرية عبر وضع إطار قانوني وهيئة متخصصة غير قضائية، وتعميم الفضاءات الزرقاء المخصصة للأطفال في أقسام الأسرة.

## 6. أمن الأشخاص والممتلكات وضمان كرامة المعتقلين

### الأمن والإغاثة والقرب

- تعميم الكاميرات المحمولة بالحواسر الكبرى وربطها البيئي، وتعميم نظام المعلومات الخاص بالشرطة القضائية «أبحاث» ؛
- تنزيل استراتيجية 2026-2030، بإحداث 28 فرقة لمكافحة العصابات موزعة على 22 قيادة لامركزية وأربعة مختبرات جهوية للشرطة العلمية ؛
- تجديد أسطول سيارات الإسعاف لتقليص آجال إسعاف الأشخاص، وإطلاق وحدات السمارة ومركزي الإغاثة بسوق أربعاء الغرب والقصر الكبير، وتجديد 1.000 منصب مالي لتسيير الآليات وتشغيل الوحدات المحدثة.

### العقوبات البديلة وإعادة الإدماج

- تعميم نظام المعلومات المندمج لتدبير العقوبات البديلة على جميع المؤسسات ووحدات التتبع، ونشر منظومة المراقبة الإلكترونية ؛
- مواصلة بناء السجون المحلية بينجرير والحسيمة وشيشاوة ورأس الماء، بغلاف قدره 1.306 مليون درهم، وإنجاز مركب سجنى بإقليم مديونة بطاقة استيعابية تبلغ 15.000 سرير وفق المعايير الدولية في المحافظة على الكرامة والأمن وإعادة الإدماج ؛
- تنويع المهن المقترحة على النزلاء داخل المؤسسات السجنية باعتبارها رافعة لإعادة الإدماج، وتعزيز برامج التكوين والتأهيل، من أجل تيسير إدماج مستدام في سوق الشغل بعد الإفراج.

## 7. مواصلة التشاور حول إصلاح التقاعد

- مواصلة اللجنة التقنية اجتماعاتها لدراسة مختلف صيغ الإصلاح، التي ستناقش تفاصيلها وكيفية تنزيلها مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين ؛
- ضمان قابلية المنظومة للاستمرار والإستدامة، وتحقيق توزيع عادل وشفاف مع الحفاظ على الحقوق المكتسبة للمتقاعدين والمنخرطين الحاليين، وإرساء نظام يتلاءم مع القدرات الاقتصادية للبلاد.

### 8. تعزيز التوازن الميزانياتي

- الحفاظ على مستوى عجز الميزانية في حدود 3% من الناتج الداخلي الخام سنة 2027، والتحكم في مستوى التضخم، وتخفيض رصيد دين الخزينة إلى ما يناهز 66,9% في سنة 2027 و62% من الناتج الداخلي الخام في أفق سنة 2031 ؛
- التحكم في النفقات من خلال ضبط نفقات الموظفين وترشيد نفقات تسيير الإدارة وتحسين نجاعة الاستثمارات العمومية ؛
- مواصلة تعبئة المزيد من الموارد المالية، من خلال اعتماد تمويلات ملائمة وتفعيل إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية وفق توجيهات السياسة المساهماتية للدولة، وكذا تطوير الشراكات التي تتيح تعزيز الاستثمار العمومي والرفع من نجاعته.

4

مشروع قانون المالية  
لسنة 2027





المزيد من المعلومات، أنظر التقرير الاقتصادي والمالي المرافق لمشروع قانون المالية لسنة 2027

## أ. ماهي التوقعات الماكرو اقتصادية؟

تعتبر التوقعات الماكرو اقتصادية بمثابة تقديرات تتأثر مستوياتها بالتغيرات على مدار السنة المرتبطة بالسياق الدولي والسياسي الوطني. إن هذه التوقعات ضرورية لتحديد تقديرات الموارد، أخذاً بعين الاعتبار النشاط الاقتصادي المنتظر وحجم الاستهلاك المترتب عنه، والتي تتأثر بأسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية.

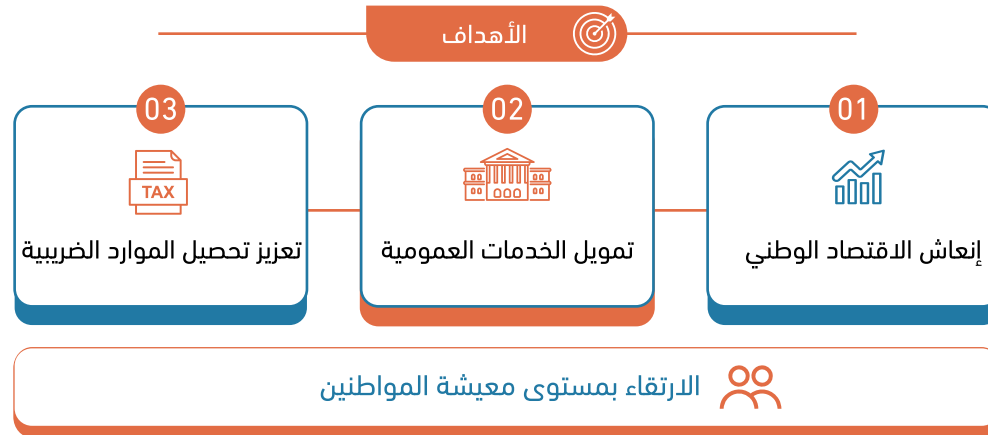
### قانون المالية المحتمل 2026

### مشروع قانون المالية 2027



## ب. ما هي أهم التدابير الجبائية والجمركية المقترحة؟

تشير التدابير الجبائية والجمركية إلى مجموع المقترحات المعتمدة كل سنة في إطار قانون المالية والتي تحدد مستوى تحصيل الموارد الضريبية من خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة.



### تدابير لملاءمة النظام الجبائي وتحسين مناخ الأعمال

- تطبيق سعر الضريبة على الشركات التي تزاوُل أنشطة استيراد أو توزيع مواد الهيدروكربون، والتي يساوي أو يفوق ربحها السنوي الصافي مائة مليون درهم بنسبة 40% :
- إمكانية توزيع إعانات الاستثمار المخصصة لاقتناء العناصر غير القابلة للاهلاك كأصول تجارية على مدة 10 سنوات محاسبية، على غرار ما هو منصوص عليه بالنسبة لإعانات الاستثمار المخصصة لاقتناء الأراضي المعبأة لإنجاز مشاريع استثمارية :
- ملاءمة أجل الإدلاء بالإقرار بالأرباح الناشئة عن رؤوس الأموال المنقولة مع أجل الأداء، أي خلال الشهر الموالي للشهر الذي تم فيه التفويت :
- استبدال آلية إرجاع دين الضريبة على القيمة المضافة بآلية مبسطة، تتيح استرداد الضريبة على القيمة المضافة المحجوزة في المنبع عندما يتجاوز مبلغ هذا الحجز مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المستحقة فعلياً على المورد، بناءً على طلب وفق نموذج تعده الإدارة الجبائية :
- إقرار نظام اختياري للخضوع للضريبة على القيمة المضافة يطبق على تجار العقارات المبنية، الراغبين في الاستفادة من الحق في خصم الضريبة على القيمة المضافة التي تحملتها المصاريف والنفقات المرتبطة بعمليات الترميم أو التجديد أو الإصلاح المتعلقة بالعقارات المذكورة :



المزيد من المعلومات، أنظر التقرير الاقتصادي والمالي المرافق لمشروع قانون المالية لسنة 2027

● تطبيق التعريفة المعمول بها في تاريخ إجراء التسجيل، على العقود المتقدمة التي يطلب الأطراف تسجيلها دون تطبيق الذعيرة والزيادات عن التأخير؛

● تعميم شهادة التسجيل على جميع العقود والاتفاقات المسجلة لدى الإدارة الجبائية؛

● مراجعة نسب واجبات التمير عند التسجيل الأول بالنسبة للعربات المقتناة بالمغرب أو عند تعشيرها بالنسبة للعربات المستوردة، باستثناء العربات المستوردة من طرف أصحاب امتياز بيع السيارات المعتمدين، كما يلي :

| قيمة العربة دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة | النسبة         |            |
|---------------------------------------------------|----------------|------------|
|                                                   | المعتمدة حاليا | م.ق.م 2027 |
| من 400.000 درهم إلى 600.000 درهم                  | 5%             | 6%         |
| من 600.001 درهم إلى 800.000 درهم                  | 10%            | 12%        |
| من 800.001 درهم إلى 1.000.000 درهم                | 15%            | 18%        |
| تفوق 1.000.000 درهم                               | 20%            | 24%        |

**تدابير تهدف إلى تعزيز إدماج القطاع غير المهيكل في الاقتصاد المنظم**

● إعادة إدراج التدبير الانتقالي برسم سنة 2027، الذي يتيح للأشخاص الممارسين لأنشطة في القطاع غير المهيكل الكشف عن هويتهم للمرة الأولى لدى إدارة الضرائب، على ألا تفرض الضريبة إلا على أساس الدخول المكتسبة والعمليات المنجزة ابتداء من تاريخ الكشف عن هويتهم؛

● إحداث تسبيق برسم الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل، بسعر 5% من القيمة الجمركية للبضائع، يؤديه التجار مستوردو البضائع المخصصة للبيع على حالتها خلال السنتين شهرا الأولى ابتداء من تاريخ أول عملية استيراد، وبعد انصرام هذه المدة، لا يطبق التسبيق المذكور إلا على المقاولات المستوردة التي لا تقدم لمصالح إدارة الجمارك شهادة تثبت وضعيتهم الجبائية السليمة. ولا يطبق كذلك هذا التسبيق على البضائع المستوردة في إطار الأنظمة الاقتصادية الجمركية ولا على أموال الاستثمار المستوردة؛

● إعفاء عمليات بيع الرمل من الضريبة على القيمة المضافة دون الحق في الخصم، تصحيحا للاختلالات الاقتصادية في القطاع وضمانا لمنافسة عادلة.

**تدابير لدعم الإنتاج الوطني وحمايته**

● تخفيض سعر رسم الاستيراد من 17,5% إلى 2,5% المطبق على أنابيب أخذ الدم ونقله، بهدف تيسير ولوج المصنعين المحليين إلى المدخلات اللازمة لإنتاج الكواشف المخصصة للتشخيص الطبي المختبري بأثمان ملائمة بما من شأنه تشجيع تصنيعها وطنيا؛

● الرفع من سعر رسم الاستيراد من 2,5% إلى 10% المطبق على أجهزة جمع الدم والعينات البيولوجية (أنابيب من مادة البوليإيثيلين تيريفتالات PET)، بهدف تعزيز الإنتاج المحلي؛

● تخفيض سعر رسم الاستيراد من 40% و 30% و 10% إلى 2,5% المطبق على المدخلات الموجهة لإنتاج أغذية الحيوانات، تخفيفا للأعباء التي يتحملها المصنعون وحدا من أثرها على أثمان أغذية القطيع؛

● مراجعة عتبة التسامح الممنوحة للمصوغات المجوفة والملحومة من الذهب والفضة في العيارات القانونية، بتخفيضها من 20 إلى 10 أجزاء من الألف؛

● تطبيق الحد الأدنى لرسم الاستيراد المحدد في 2,5% على أعلاف الأسماك، وذلك في إطار تعزيز قطاع تربية الأسماك وتطويره؛

● الإعفاء من رسم الاستيراد، وبصفة دائمة من الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد، بالنسبة للحيوانات الأليفة الحية من فصائل الأبقار والأغنام والماعز والجمال ولحومها وأحشائها، ضمانا لتموين السوق الوطنية.

**تدابير تساهم في الحفاظ على صحة المواطنين**

● إقرار إصلاح جديد للضريبة الداخلية على الاستهلاك المفروضة على السجائر برسم الفترة 2027-2031، يهدف أساسا إلى تحسين المداخل الميزانية، وتقليص الفارق الكبير في الأثمان بين السجائر، وكذا الحفاظ على صحة المواطنين؛

● توسيع مجال تطبيق الضريبة الداخلية على الاستهلاك ليشمل جميع أصناف السجائر الإلكترونية (ذات الاستعمال الوحيد والقابلة لإعادة التعبئة)، والرفع من المقدار المطبق من 50 درهما للوحدة إلى 100 درهم للوحدة؛

● إحداث ضريبة داخلية على الاستهلاك تفرض على الأشربة والمركزات المستعملة في تحضير المشروبات الغازية المباعة في محلات الوجبات السريعة، وتهم المنتجات المعنية تلك المستعملة في آلات المشروبات الغازية والممزوجة بالماء المصفى وثاني أكسيد الكربون لإنتاج مشروبات غازية؛

● إحداث مكون نسبي للضريبة الداخلية على الاستهلاك بسعر 30% بالنسبة للخمور والجعة و 50% بالنسبة لبعض الكحوليات، وكذا حد أدنى للاستخلاص وفق المقادير التالية :

● 1.265 درهما للهكتولتر بالنسبة للخمور؛

● 1.705 درهما للهكتولتر بالنسبة للجعة؛

● 33.150 درهما للهكتولتر (كحول خالص) بالنسبة للكحول الإيثيلي الموجه لتحضير المشروبات الروحية والخمور المحلاة (الليكور) والمشهيات والفرموت والفواكه المحفوظة في الكحول وخمور الليكور والميسيتل والحلويات المحتوية على الكحول وغيرها من المشروبات الكحولية، أو الداخل في تركيبها.

## تدابير لتعزيز المراقبة الجمركية ومحاربة الغش

❖ إخضاع ممارسة مهنة المعشر المقبول لدى الجمرك لاحتزام دفتر تحملات تضعه الإدارة، بهدف إضفاء طابع المهنية على نشاط المعشر المقبول في الجمرك وتقوية انخراط الفاعلين في المهنة.

## التدابير المشتركة

❖ تكريس الإيداع البنكي كوسيلة أداء مقبولة ضريبياً، على غرار الشيك المسطر غير القابل للتظهير والكمبيالات والطريقة المغناطيسية للأداء والتحويل البنكي والوسيلة الإلكترونية وكذا المقاصة مع ديون مستحقة على نفس الشخص ؛

❖ تحسين مساطر تسوية الضريبة المحجوزة في المنبع، من خلال :

❖ منح الخاضعين للضريبة الحق في الرد على التبليغ المتعلق بتصحيح الضريبة المحجوزة في المنبع، وذلك في إطار مسطرة تسوية الضريبة المحجوزة في المنبع المنصوص عليها في المادة 222 من المدونة العامة للضرائب ؛

❖ تطبيق مسطرة فرض الضريبة بصورة تلقائية لعدم تقديم الإقرار المنصوص عليها في المادة 228 من المدونة العامة للضرائب فيما يخص الإقرارات بالمرتبات والأجور والمعاشات والتعويضات الأخرى المدفوعة في شكل رأس مال أو إيراد وعوائد الأسهم وحصة المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها والحاصلات من التوظيفات المالية ذات الدخل الثابت وعائدات شهادات الصكوك والمكافآت المدفوعة لأشخاص غير مقيمين وكذا الأرباح الناشئة عن رؤوس الأموال المنقولة الخاضعة للضريبة عن طريق الحجز في المنبع، مع نسخ المسطرة المنصوص عليها في المادة 230 المكررة مرتين من المدونة العامة للضرائب ؛

❖ تسوية عدم دفع المبالغ المحجوزة في المنبع والمُصرَّح بها للإدارة الضريبية دون اللجوء إلى أية مسطرة.

❖ توضيح الاختصاص الترابي للجان المحلية لتقدير الضريبة في المطالبات التي يقدمها الخاضعون للضريبة وتحسين فعاليتها، عبر إدراج التدابير التالية :

❖ ربط الاختصاص الترابي للجنة المحلية لتقدير الضريبة بموقع العقارات أو الأصول التجارية فيما يتعلق بالأرباح العقارية وواجبات التسجيل والتمبر ؛

❖ ربط الاختصاص الترابي للجنة المذكورة بالمقر الاجتماعي أو المؤسسة الرئيسية للشركة الصادرة عنها السندات المفوتة فيما يتعلق بالأرباح العقارية وواجبات التسجيل والتمبر المتعلقة بتفويت أسهم أو حصص مشاركة في شركات يغلب عليها الطابع العقاري وغير المسعرة ببورصة القيم.

❖ توسيع نطاق حق الاطلاع من طرف إدارة الضرائب للحصول على المعلومات الضرورية لإنجاز مهام التحصيل والمنازعات ؛

❖ توحيد الجزاءات المطبقة على المخالفات المتعلقة بحق الاطلاع بالنسبة لجميع الضرائب والواجبات والرسوم.

## تدابير للتخفيف من العبء الضريبي ودعم القدرة الشرائية للأسر

❖ مراجعة أشرطة وأسعار الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل بشكل تدريجي خلال الفترة الممتدة من سنة 2027 إلى غاية سنة 2031 من أجل تحقيق الأهداف التالية :

❖ رفع الشريحة الأولى من الدخل السنوي المعفاة من الضريبة من 40000 إلى 60000 درهم ؛

❖ مراجعة وتقليص أشرطة الجدول التصاعدي الخاضعة للضريبة من 5 إلى 3 أشرطة ؛

❖ تطبيق الأسعار التصاعدية المحددة في 10% و 20% و 30% على الأشرطة المذكورة الخاضعة للضريبة ؛

❖ تخفيض سعر الضريبة الهامشي المطبق على الشطر الأخير من 37% إلى 30%.

❖ الرفع من النسبة الجزافية لخصم المصاريف المرتبطة بالوظيفة أو العمل إلى 45% بالنسبة لجميع الأجراء، مع سقف للخصم محدد في 35.000 درهم ؛

❖ ترشيد الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للتعويضات المصروفة لتغطية المصاريف المدفوعة خلال مزاولة الوظيفة أو العمل، بحيث لا يشمل الإعفاء إلا النفقات الفعلية والمثبتة قانوناً، وسيطبق هذا التدبير في أفق سنة 2031.

## نظام جبائي تحفيزي خاص بتنظيم منافسة كأس العالم فيفا 2030

❖ التنصيص في المدونة العامة للضرائب على نظام جبائي تحفيزي، استثنائي ومؤقت، يجسد الضمانات الجبائية التي تعهد بها المغرب لفائدة الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) وشركائه ؛

❖ إعفاءات مؤقتة من الضريبة على الشركات والمساهمة الاجتماعية للتضامن والحجز في المنبع والضريبة على القيمة المضافة وواجبات التسجيل، لفائدة الفيفا وهيئة التسليم والاتحادات المستضيفة والمشاركة وهيئة المكافحة بالبيت ومقدمي الخدمات والمتعاقدين ؛

❖ إعفاء مؤقت من الضريبة على الدخل للمكافآت والتعويضات المرتبطة بالمنافسة المدفوعة للأشخاص الملحقين بالمغرب وللمتطوعين ولللاعبين غير المقيمين ؛

❖ منح امتيازات جبائية مؤقتة أخرى لفائدة الهيئات السالفة الذكر فيما يخص واجبات التمير على إعلانات الإشهار وعلى المخالصات والضريبة الخصوصية السنوية على المركبات والرسم على عقود التأمين والرسم الجوي للتضامن وإنعاش السياحة ؛

❖ إعفاء كلي ودائم لصندوق الإرث المرتبط بالمنافسة ذي الطابع الاجتماعي، مع وضع مسطرة مبسطة بطريقة إلكترونية، لتمكين الهيئات السالفة الذكر من الاستفادة من الإعفاءات ومن الارجاع المحتمل للضرائب والواجبات والرسوم المذكورة.

## ج. ما هي توقعات موارد الميزانية العامة؟

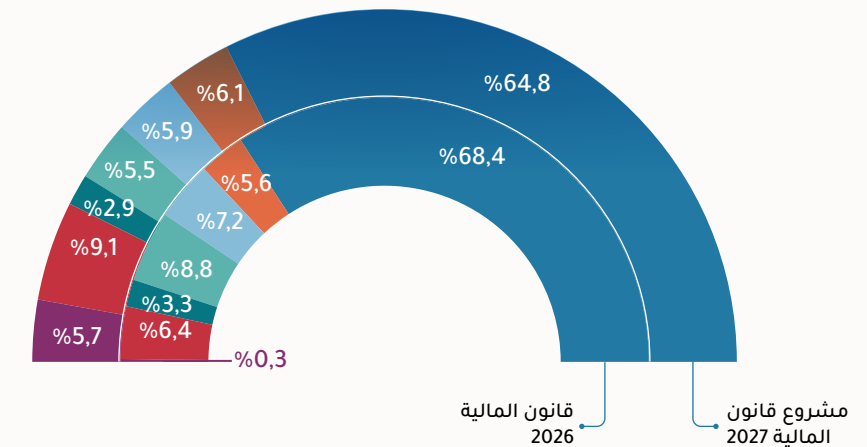
يقدر مجموع مداخل الميزانية العامة المتوقعة، دون احتساب حصيلة الاقتراضات المتوسطة والطويلة الأجل، برسم مشروع قانون المالية لسنة 2027 ب 482,42 مليار درهم مقابل توقعات تقدر ب 421,33 مليار درهم برسم سنة 2026، أي بزيادة تقدر ب 14,5%.

## المداخل الضريبية

**437,40 مليار درهم** سنة 2027 مقابل 376,08 مليار درهم سنة 2026، أي بزيادة قدرها 16,3%.

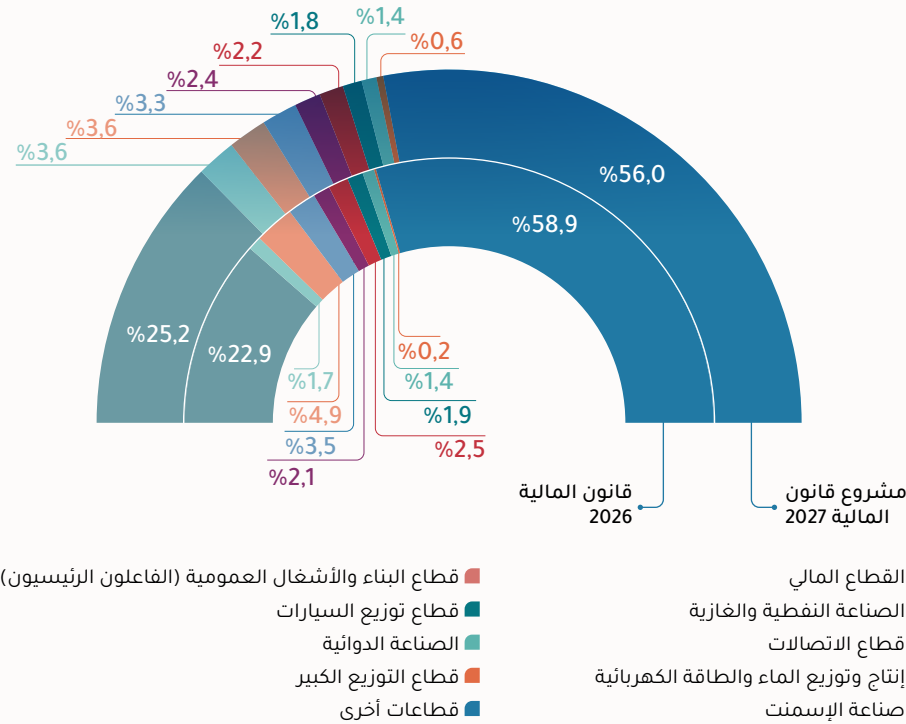
| بملايير الدراهم                   | قانون المالية 2026 | مشروع قانون المالية 2027 | نسبة التغير |
|-----------------------------------|--------------------|--------------------------|-------------|
| الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة | 165,69             | 203,48                   | 22,8+%      |
| الضرائب غير المباشرة              | 167,89             | 185,55                   | 10,5+%      |
| الرسوم الجمركية                   | 18,18              | 19,97                    | 9,8+%       |
| رسوم التسجيل والتمبر              | 24,32              | 28,40                    | 16,8+%      |

## توزيع الضريبة على الدخل حسب فئات المداخل والملمزمين



- مداخل أخرى للضريبة على الدخل
- المداخل الناتجة عن عمل الإدارة
- الضريبة على الدخل / الخواص (الأشخاص الذين يتقاضون أساسا مداخل كرائية)
- الضريبة على الدخل / مداخل وأرباح رؤوس الأموال المنقولة
- الضريبة على الدخل / المهنيون (الأشخاص الممارسون لمهنة حرة أو لنشاط تجاري)
- الضريبة على الدخل / الأرباح العقارية (الأشخاص المحققون لأرباح عن تفويت عقارات)
- الضريبة على الدخل / الأجور (أجراء القطاعين العام والخاص)

## توزيع الضريبة على الشركات حسب قطاع النشاط



- قطاع المالى
- الصناعة النفطية والغازية
- قطاع الاتصالات
- إنتاج وتوزيع الماء والطاقة الكهربائية
- صناعة الإسمنت
- قطاع البناء والأشغال العمومية (الفاعلون الرئيسيون)
- قطاع توزيع السيارات
- الصناعة الدوائية
- قطاع التوزيع الكبير
- قطاعات أخرى

## المداخل غير الضريبية

**45,03 مليار درهم** سنة 2027 مقابل 45,24 مليار درهم سنة 2026، أي بانخفاض قدره 0,5%.

| بملايير الدراهم                                              | قانون المالية 2026 | مشروع قانون المالية 2027 | نسبة التغير |
|--------------------------------------------------------------|--------------------|--------------------------|-------------|
| حصيلة تفويت مساهمات الدولة                                   | 6,00               | 6,00                     | 0,0+%       |
| حصيلة مؤسسات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة | 27,52              | 28,03                    | 1,9+%       |
| عائدات أملاك الدولة                                          | 0,60               | 0,60                     | 0,0+%       |
| موارد مختلفة                                                 | 9,62               | 9,40                     | 2,3-%       |
| الهبات والوصايا                                              | 1,50               | 1,00                     | 33,3-%      |

## د. ما هي توقعات نفقات الميزانية العامة؟

يقدر مجموع توقعات نفقات الميزانية العامة، بما فيها نفقات الدين العمومي، برسم مشروع قانون المالية لسنة 2027 بـ 640,50 مليار درهم مقابل توقعات تقدر بـ 591,81 مليار درهم سنة 2026، أي بزيادة تقدر بـ 8,2%.

### نفقات التسيير

387,14 مليار درهم سنة 2027 مقابل 347,49 مليار درهم سنة 2026، أي بزيادة قدرها 11,4%.

| نسبة التغير | مشروع قانون المالية 2027 | قانون المالية 2026 | بملايير الدراهم                          |
|-------------|--------------------------|--------------------|------------------------------------------|
| 0,2+%       | 195,67                   | 195,33             | نفقات الموظفين                           |
| 17,6+%      | 110,18                   | 93,67              | نفقات المعدات والنفقات المختلفة          |
| 40,7+%      | 63,96                    | 45,45              | التكاليف المشتركة - التسيير              |
| 44,7+%      | 13,93                    | 9,63               | التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية |
| 0,0+%       | 3,40                     | 3,40               | النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية     |

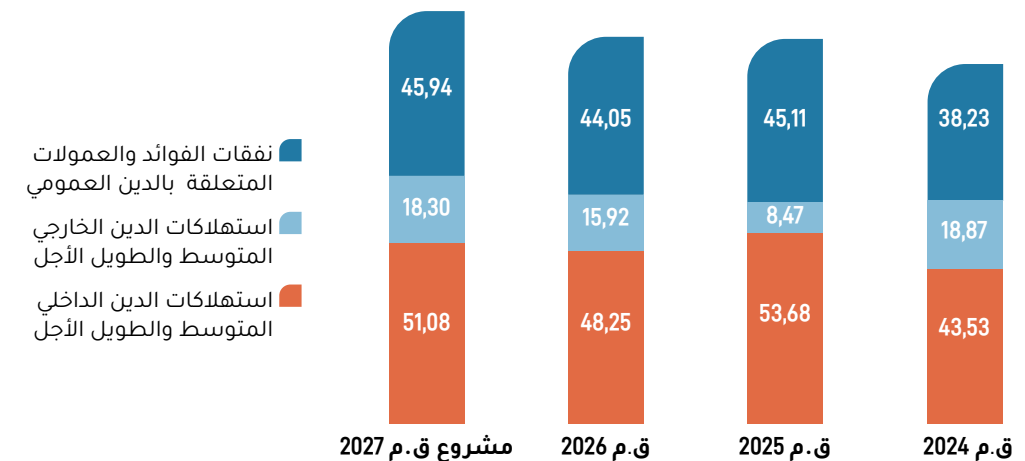
### نفقات الاستثمار

138,03 مليار درهم سنة 2027 مقابل 136,11 مليار درهم سنة 2026، أي بزيادة قدرها 1,4%.

| نسبة التغير | مشروع قانون المالية 2027 | قانون المالية 2026 | بملايير الدراهم                  |
|-------------|--------------------------|--------------------|----------------------------------|
| 1,4+%       | 138,03                   | 136,11             | نفقات الإستثمار للميزانية العامة |

### النفقات المتعلقة بخدمة الدين العمومي

115,32 مليار درهم سنة 2027 مقابل 108,22 مليار درهم سنة 2026، أي بزيادة قدرها 6,6%.



### الدين الداخلي

سوف يؤدي ارتفاع سعر الفائدة بنقطة أساس واحدة (0,01%) في السوق المحلي، إلى زيادة تحملات فوائد الدين الداخلي برسم السنة الموالية بمبلغ 13 مليون درهم أو بنسبة 0,04% على مستوى تحملات فوائد الدين الداخلي برسم السنة الموالية.

### تأثير تغير سعر الفائدة

### الدين الخارجي

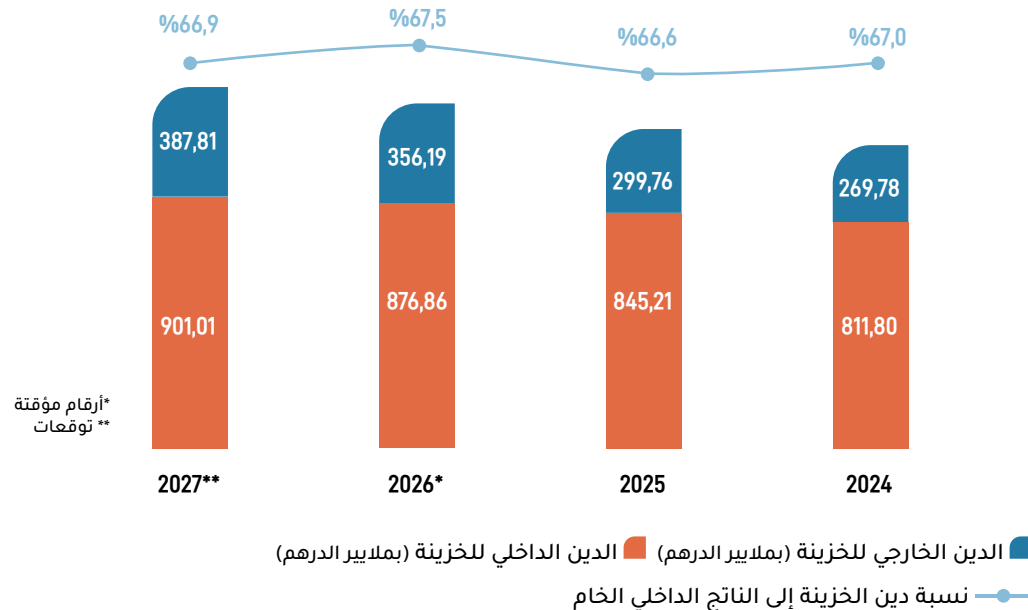
سوف يؤدي ارتفاع سعر الفائدة بنقطة أساس واحدة (0,01%) إلى زيادة تحملات فوائد الدين الخارجي بمبلغ 25,8 مليون درهم أو بنسبة 0,41% على مستوى مجموع تحملات فوائد الدين الخارجي.

في حالة اعتماد فرضية ارتفاع سعر الأورو بالنسبة للدولار بـ 1%، فإن خدمة الدين الخارجي للخزينة سوف تنخفض بمبلغ 31,8 مليون درهم أو بنسبة 0,093%.

### تأثير تغير سعر الصرف

في حالة اعتماد فرضية انخفاض سعر الأورو بالنسبة للدولار بـ 1%، فإن خدمة الدين الخارجي للخزينة سوف ترتفع بمبلغ 38,4 مليون درهم أو بنسبة 0,113%.

### تطور حجم دين الخزينة



## ه. ماهي حاجيات تمويل ميزانية الدولة؟

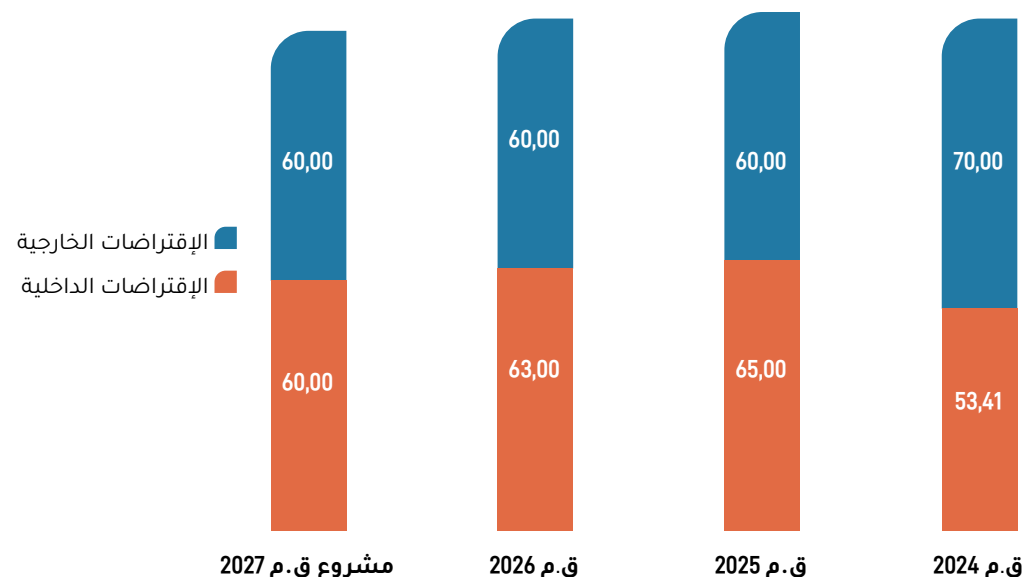
أخذا بعين الاعتبار الموارد والنفقات السالفة الذكر المتعلقة بالميزانية العامة بما فيها استهلاكات الدين العمومي، إضافة إلى موارد ونفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة وكذا الحسابات الخصوصية للخرينة، فإن حاجيات تمويل ميزانية الدولة ككل تقدر بحوالي 158,99 مليار درهم برسم سنة 2027، أي بانخفاض بنسبة 7,4% مقارنة مع قانون المالية لسنة 2026.

ومن أجل تغطية هذه الحاجيات الإجمالية للتمويل، لاسيما فيما يتعلق بتمويل المشاريع الجديدة، تلجأ الدولة إلى الاقتراض لفترة محددة، لدى :

❖ **المقرضين المحليين** (البنوك والمؤسسات المالية والخواص) لاسيما من خلال إصدار سندات الخزينة والتي تتراوح مدة استحقاقها بين 13 أسبوعا و30 سنة، وتسمى **الاقتراضات الداخلية** ؛

❖ **المقرضين الدوليين** سواء في إطار الشراكة الثنائية (مع الدول) أو الشراكة المتعددة الأطراف (مع الشركاء التقنيين والماليين والمؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي) أو من خلال السوق المالية الدولية ولدى المقرضين الخواص، وتسمى **بالاقتراضات الخارجية**.

## ❖ موارد الاقتراضات المتوسطة والطويلة الأجل (بملايير الدراهم)

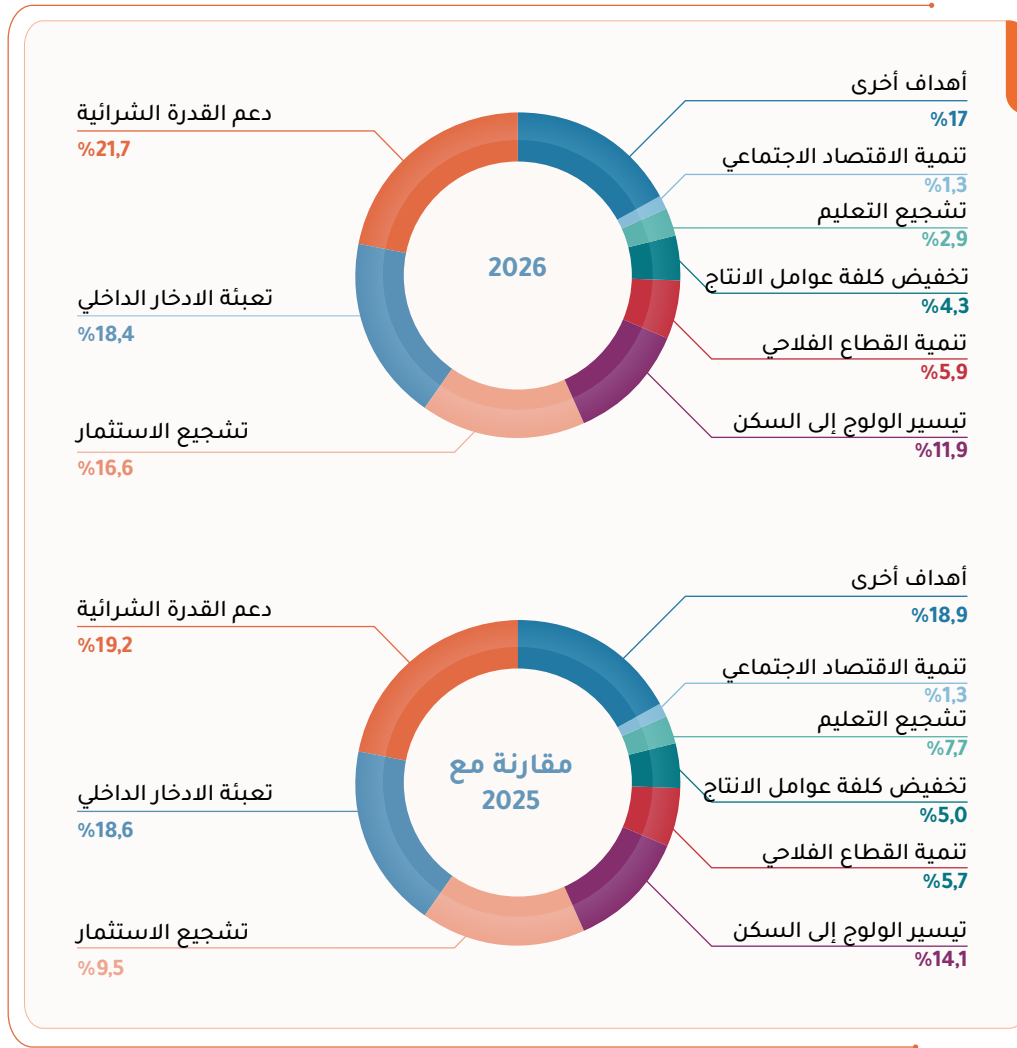


5

## النفقات الجبائية



## توزيع التدابير الاستثنائية حسب الأهداف المتوخاة من حيث التكلفة 2026



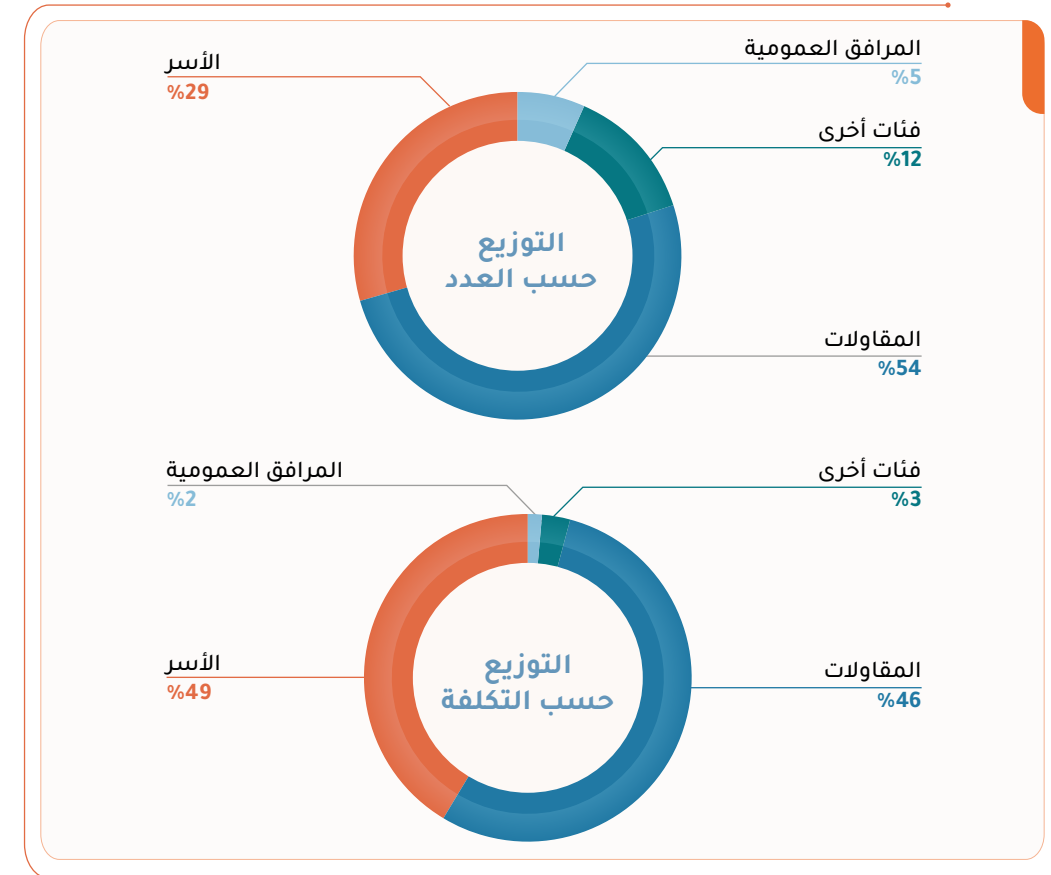
يتبين أن التشجيعات الجبائية برسم سنة 2026 تتعلق أساسا بدعم القدرة الشرائية (8.259 مليون درهم بنسبة 21,7%) وتعبئة الادخار الداخلي (6.989 مليون درهم بنسبة 18,4%) وتشجيع الاستثمار (6.325 مليون درهم بنسبة 16,6%) وتشجيع امتلاك السكن (4.537 مليون درهم بنسبة 11,9%). أما النهوض بالقطاع الفلاحي فيمثل 2.240 مليون درهم بنسبة 5,9%.

تعتبر الاستثناءات الضريبية، إحدى الآليات التي توظفها الدولة من أجل تخفيف العبء الضريبي على بعض الفئات من الملزمين أو الأنشطة الاقتصادية، ويترتب عن هذه الاستثناءات نقص مهم في الميزانية العامة للدولة، حيث إن انعكاساتها على هذه الأخيرة تكون مشابهة للآثار التي تخلفها النفقات العمومية على هذه الميزانية، لذا سميت بـ «النفقات الجبائية».

ولقد تم إحصاء 283 إجراء ضريبيا استثنائيا بالنسبة لسنة 2026، منها 241 تدبيرا كانت موضوع تقييم، بتكلفة إجمالية قدرها 38 مليار درهم، أي بزيادة تقدر بـ 18,7% مقارنة مع سنة 2025.

هذا، وتتوزع الإجراءات التي تم تقييمها برسم سنة 2026، حسب طبيعة المستفيدين، من حيث العدد والتكلفة، وكذا حسب الأهداف المتوخاة على النحو التالي:

## توزيع 241 إجراء ضريبي حسب طبيعة المستفيدين



في سنة 2026، استفادت الأسر والمقاولات، بحصة 49% و 46% على التوالي، تليها المرافق العمومية 2%، من النفقات الجبائية، فيما استفادت الفئات الأخرى من 3% المتبقية.

قانون المالية لسنة 2027  
حول النفقات الجبائية المرافق لمشروع  
المزيد من المعلومات، أنظر التقرير

6

## تصنيف نفقات الدولة



يتم تقديم نفقات الدولة للبرلمان من أجل المصادقة، وفق ثلاث صيغ أو تصنيفات، تساهم بشكل كبير في تحسين مقروئية الميزانية وبالتالي تسهيل عملية المراقبة، وهي:

|                                                                                     |                          |                                                                                       |
|-------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------|
|  | <b>التصنيف الإداري</b>   | يهم تقسيم النفقات حسب القطاعات ومؤسسات الدولة.                                        |
|  | <b>التصنيف الاقتصادي</b> | يتعلق بتقسيم النفقات حسب طبيعتها الاقتصادية وهي نفقات التسيير والاستثمار وخدمة الدين. |
|  | <b>التصنيف الوظيفي</b>   | هو تقسيم النفقات حسب الوظائف الكبرى للدولة (كالعليم والصحة والحماية الاجتماعية...).   |

## التصنيف الإداري والاقتصادي (دون احتساب النفقات المتعلقة بالدين العمومي)

| نفقات الاستثمار<br>(بالدرهم) | نفقات التسيير لمشروع قانون المالية 2027 (بالدرهم) |                   | * اللوائح المدنية<br>** مخصصات السيادة                             |
|------------------------------|---------------------------------------------------|-------------------|--------------------------------------------------------------------|
|                              | المعدات والنفقات المختلفة                         | الموظفون والأعوان |                                                                    |
|                              | 517.164.000**                                     | 26.292.000*       | جلالة الملك                                                        |
| 131.608.000                  | 1.543.690.000                                     | 652.351.000       | البلاط الملكي                                                      |
| 20.000.000                   | 170.131.000                                       | 476.938.000       | مجلس النواب                                                        |
| 30.000.000                   | 212.180.000                                       | 369.549.000       | مجلس المستشارين                                                    |
| 738.550.000                  | 940.636.000                                       | 220.541.000       | رئاسة الحكومة                                                      |
| 80.000.000                   | 105.000.000                                       | 511.140.000       | المحاكم المالية                                                    |
| 390.839.000                  | 400.449.000                                       | 4.227.862.000     | وزارة العدل                                                        |
| 320.000.000                  | 1.635.398.000                                     | 3.340.128.000     | وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج |
| 6.048.210.000                | 5.950.333.000                                     | 42.710.520.000    | وزارة الداخلية                                                     |
| 1.791.790.000                | 5.030.342.000                                     | 11.196.953.000    | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار                       |
| 6.543.610.000                | 42.366.493.000                                    | 54.330.259.000    | وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والتكوين المهني والتأهيل     |
| 14.491.805.000               | 23.358.356.000                                    | 7.505.334.000     | وزارة الصحة والحماية الاجتماعية                                    |
| 348.373.000                  | 782.961.000                                       | 5.745.339.000     | وزارة الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية                          |

|                |                |                |                                                                                      |
|----------------|----------------|----------------|--------------------------------------------------------------------------------------|
| 48.997.000.000 | 63.957.000.000 |                | وزارة الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية – التكاليف المشتركة                        |
|                | 13.931.802.000 |                | وزارة الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية – التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية |
| 1.100.023.000  | 297.980.000    | 331.817.000    | وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني                                  |
| 25.500.000     | 31.510.000     | 131.349.000    | الأمانة العامة للحكومة                                                               |
| 16.550.792.000 | 1.486.398.000  | 1.170.456.000  | وزارة التجهيز والماء والغابات                                                        |
| 1.607.852.000  | 121.205.000    | 221.193.000    | وزارة النقل واللوجيستيك                                                              |
| 14.943.922.000 | 2.919.391.000  | 1.080.751.000  | وزارة الفلاحة والصيد البحري والسيادة الغذائية                                        |
| 1.036.304.000  | 5.225.181.000  | 1.662.446.000  | وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية                                                      |
| 179.550.000    | 355.538.000    | 261.413.000    | وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة                                             |
| 4.822.472.000  | 742.932.000    | 299.761.000    | وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والإدماج الاقتصادي                                 |
| 3.478.142.000  | 2.944.199.000  | 1.095.262.000  | وزارة الشباب والثقافة والرياضة                                                       |
| 67.800.000     | 447.318.000    | 315.986.000    | وزارة التشغيل والحوار الاجتماعي                                                      |
| 14.603.000     | 40.391.000     | 50.447.000     | الوزارة المنتدبة لدى رئيسة الحكومة، المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني    |
| 1.079.225.000  | 140.238.000    | 119.262.000    | وزارة الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي وإصلاح الإدارة                                 |
| 7.200.000.000  | 8.378.078.000  | 49.340.055.000 | إدارة الدفاع الوطني                                                                  |
| 15.473.000     | 94.913.000     | 91.845.000     | المنذوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير                                |
|                | 3.400.000.000  |                | النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية                                                 |
| 23.612.000     | 221.068.000    | 380.280.000    | المنذوبية السامية للتخطيط                                                            |
| 4.842.354.000  | 976.936.000    | 426.056.000    | وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة                           |
| 368.474.000    | 769.831.000    | 113.164.000    | وزارة الأسرة والتنمية الاجتماعية والمساواة                                           |
| 200.000.000    | 1.128.653.000  | 3.396.601.000  | المنذوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج                                        |
| 11.500.000     | 52.090.000     | 88.005.000     | المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي                                                  |
| 487.600.000    | 645.850.000    | 3.600.650.000  | المجلس الأعلى للسلطة القضائية                                                        |
| 14.000.000     | 97.959.000     | 114.130.000    | المجلس الوطني لحقوق الإنسان                                                          |
| 29.600.000     | 46.350.000     | 70.393.000     | الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها                                  |

## التصنيف الوظيفي

سيتم إدراجه في نسخة ميزانية المواطن لقانون المالية، بعد التصويت عليه من طرف البرلمان بغرفتيه.

7

المصطلحات



❖ **الاستثناءات الضريبية:** تعتبر إحدى الآليات التي توظفها الدولة من أجل تخفيف العبء الضريبي على بعض الفئات من الملزمين أو الأنشطة الاقتصادية، مما يمكن من تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة لاسيما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. وتأخذ الاستثناءات الضريبية أشكالاً متنوعة بين تخفيض معدلات الضرائب والإعفاء التام، ويترتب عنها نقص على مستوى موارد ميزانية الدولة، ولذلك تسمى «النفقات الجبائية».

❖ **التعديل:** هو عبارة عن تغيير، يطرح للتصويت، لتصحيح أو تكملة أو إلغاء مقتضى أو مقتضيات أو إدراج أحكام جديدة في مشروع قانون قيد المناقشة.

❖ **الدين العمومي:** الأموال التي تقتريها الدولة من الأفراد والمؤسسات لتغطية عجز الميزانية و/أو لسداد أصول الديون القديمة.

❖ **المداخل الضريبية:** المداخل المتأتية من الاقطاعات الإجبارية وغير القابلة للاسترداد والتي ليس لها مقابل مباشر، حيث تتقاضاها الدولة من الأشخاص والمؤسسات بهدف تمويل النفقات العمومية مثل:

❖ **الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة:** كالضريبة على الدخل المفروضة على دخل الأشخاص الذاتيين والضريبة على الشركات المفروضة على أرباح الشركات؛

❖ **الضرائب غير المباشرة:** كالضريبة على القيمة المضافة وهي ضريبة على الاستهلاك والضريبة الداخلية على الاستهلاك وهي الضريبة على حجم الكميات المستهلكة؛

❖ **الرسوم الجمركية:** هي الرسوم الواردة في مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة والتي تفرض على البضائع عند دخولها أو خروجها؛

❖ **رسوم التسجيل:** هي الضريبة التي تخضع لها المحررات والاتفاقيات، سواء بشكل إجباري أو بشكل اختياري وهي واردة في المدونة العامة للضرائب؛

❖ **رسوم التمبر:** واجبات واردة في المدونة العامة للضرائب، تخضع لها جميع العقود والمحررات والدفاتر والسجلات أو الفهارس المنشأة لتكون سندا أو لإثبات حق أو التزام أو إجراء وبصفة عامة لإثبات واقعة أو علاقة قانونية. كما تخضع الوثائق المنسوخة لنفس الواجب.

❖ **المداخل غير الضريبية:** هي الموارد غير الضريبية التي تحققها الدولة باستثناء حصيلة الاقتراضات. ويتعلق الأمر أساساً بالسلع والخدمات التي تتصرف فيها الدولة من خلال البيع أو الكراء، ومداخل الاحتكارات والاستغلالات، والتفويطات والتوظيفات المالية، والهبات والمنح، وسداد القروض والسلفات التي تمنحها الدولة والعقوبات والمخالفات والمضبوطات غير الضريبية مثل:

❖ **حصيلة مؤسسات الاحتكار والاستغلال والمساهمات:** وهي الأرباح المدفوعة للدولة باعتبارها مساهمة في الشركات؛

❖ **عائدات أملاك الدولة:** وهي العائدات والإيجارات المتحصل عليها من خلال تدبير الملك العام أو الخاص للدولة.

❖ **الميزانية العامة:** تتضمن مجموع موارد وتكاليف الدولة باستثناء تلك المخصصة لميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة وميزانيات الحسابات الخصوصية للخزينة.

❖ **الناتج الداخلي الخام:** هو مؤشر اقتصادي يقيس الثروة التي تم خلقها خلال سنة واحدة، ويتكون من مجموع القيم المضافة التي تحققها المؤسسات والدولة والأفراد على المستوى الوطني.

❖ **النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية:** لسد الحاجات المستعجلة خلال السنة والغير المبرمجة حين إعداد الميزانية، كمواجهة أضرار الفيضانات على سبيل المثال.

❖ **النفقات المتعلقة بخدمة الدين العمومي:** تمثل نفقات الأداءات السنوية المنجزة برسم سداد أصل الدين الملتزم به، وكذا الفوائد والعمولات المتعلقة بهذا الدين وتتميز بطابعها التقديري خلال السنة، حيث تشمل:

#### ❖ الفوائد والعمولات

❖ **استهلاكات الدين المتوسط والطويل الأجل:** ويمثل سداد أصل الدين موزعا على أقساط سنوية وفق جدول زمني يتم تحديده عند الإصدار.

❖ **النفقات المتعلقة بفصل التكاليف المشتركة:** هي مجموع التكاليف التي لا يمكن إدراجها ضمن ميزانيات القطاعات الوزارية أو المؤسسات، كنفقات المقاصة على سبيل المثال. ويفتح بكل من الباب الأول (نفقات التسيير) والباب الثاني (نفقات الاستثمار) من الميزانية العامة، فصل تدرج فيه التكاليف المشتركة لتغطية النفقات المتعلقة بها.

❖ **سندات الخزينة:** هي عبارة عن سندات دين تصدرها الخزينة من أجل تعبئة الموارد اللازمة لتغطية حاجيات تمويل ميزانية الدولة، على المدى القصير والمتوسط والطويل.

❖ **عجز الميزانية:** هو الرصيد السالب للميزانية العامة للدولة، والناتج عن كون النفقات تفوق الموارد.

❖ **قانون المالية:** هو وثيقة قانونية تجسد الترخيص الذي يمنحه البرلمان للحكومة من أجل تنفيذ ميزانية الدولة في إطار تنزيل السياسات العمومية، وذلك وفق تقديرات مرقمة للموارد والنفقات.

❖ **قيمة أو حجم دين الخزينة:** يتعلق الأمر بمجموع حجم الديون التي في ذمة الدولة والتي يجب عليها سدادها.

❖ **ميزانية الدولة:** هي الآلية التي تمكن الحكومة، التي تم اختيارها من طرف المواطنين خلال الانتخابات التشريعية من تنفيذ برنامجها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. إنها الأداة التي يتم بواسطتها تحصيل الموارد وتنفيذ النفقات.

❖ **نفقات الاستثمار:** هي النفقات الموجهة بالأساس لإنجاز المخططات التنموية الاستراتيجية والبرامج متعددة السنوات بغية الحفاظ على الثروات الوطنية أو إعادة تكوينها أو تنميتها.

❖ **نفقات التشغيل:** تشمل نفقات الموظفين ونفقات المعدات والنفقات المختلفة كما تشمل أيضا النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية والنفقات المتعلقة بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية والنفقات المتعلقة بالتكاليف المشتركة.

❖ **نفقات المعدات والنفقات المختلفة:** تشمل أساسا اقتناء الدولة للسلع والخدمات التي تحتاجها الإدارة في إطار مزاولة أنشطتها (كاقتناء سلع الاستهلاك والصيانة العادية للمباني والخدمات المنجزة من طرف المصالح الخارجية).

❖ **نفقات الموظفين:** هي النفقات المباشرة (الأجور والتعويضات) لفائدة الأشخاص الذاتيين الذين تشغلهم الدولة بالإضافة إلى مبالغ مساهمة الدولة بصفقتها مشغل في أنظمة الضمان والاحتياط الاجتماعي والتقاعد.



تفاعل مع محتوى ميزانية المواطن من خلال ترك تعليق أو  
ملاحظة أو اقتراح، من أجل تحسين مقروئية هذه الوثيقة  
على العناوين التالية :

### وزارة الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية

[budgetcitoyen@db.finances.gov.ma](mailto:budgetcitoyen@db.finances.gov.ma) 

شارع محمد الخامس، الحي الإداري الرباط - شالة 

08 إلى 01 67 75 0537  26 67 75 0537 

[www.finances.gov.ma](http://www.finances.gov.ma) 

<https://www.facebook.com/financesmaroc> 

<https://x.com/financesmaroc> 

<https://www.linkedin.com/company/financesmaroc> 